

صندوق الوطني ٢

الدوحة - قطر

البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

| الصفحة | المحتويات |
|--------|---|
| -- | تقرير مدقق الحسابات المستقل |
| ١ | بيان المركز المالي |
| ٢ | بيان الدخل الشامل والربح أو الخسارة |
| ٣ | بيان التغيرات في صافي الموجودات المنسوبة لحاملي الوحدات |
| ٤ | بيان التدفقات النقدية |
| ٣٥-٥ | إيضاحات حول البيانات المالية |

ق.ر ٨-٩٩

RN: ٤٢٦/AT/FY٢٠٢٥

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة/ حملة وحدات صندوق الوطني ٢ المحترمين

الدوحة- قطر

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد قمنا بمراجعة البيانات المالية لصندوق الوطني ٢ ("الصندوق")، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، وبيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، وبيان التغيرات في صافي الموجودات المنسوبة إلى حاملي الوحدات وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والملاحظات على البيانات المالية، بما في ذلك معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية

في رأينا، فإن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للصندوق كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).

أساس الرأي

لقد أجرينا تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. وقد تم وصف مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير بمزيد من التفصيل في قسم مسؤوليات المدقق عن تدقيق البيانات المالية في تقريرنا. نحن مستقلون عن الصندوق وفقاً لقواعد الأخلاقيات الدولية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) (قواعد مجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين) بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية الأخرى ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية للصندوق في دولة قطر، وقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد مجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين. ونعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

أمور أخرى

تم تدقيق البيانات المالية للصندوق للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ من قبل مدقق حسابات آخر والذي أبدى رأياً غير معدل حول تلك البيانات في ٢٠ فبراير ٢٠٢٤.

مسؤوليات الإدارة والأشخاص المسؤولين عن الحوكمة حول القوائم المالية

تتحمل الإدارة مسؤولية إعداد البيانات المالية وتقديمها بشكل عادل وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وإعدادها وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية القطري والنظام الأساسي للصندوق، وكذلك الرقابة الداخلية التي تحدها الإدارة على أنها ضرورية لتمكين إعداد البيانات المالية الخالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناجمة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة الصندوق على الاستمرار ككيان مستمر، والإفصاح، حسب الاقتضاء، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة ما لم تكن الإدارة تنوي تصفية الصندوق أو وقف العمليات، أو ليس لديها بديل واقعي سوى القيام بذلك.

يتحمل المكلفون بالحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للصندوق.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تتمة)

مسئوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق بالقوائم المالية

تتحمل الإدارة مسؤولية إعداد البيانات المالية وتقديمها بشكل عادل وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وإعدادها وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية القطري والنظام الأساسي للصندوق، وكذلك الرقابة الداخلية التي تحددها الإدارة على أنها ضرورية لتمكين إعداد البيانات المالية الخالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناجمة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة الصندوق على الاستمرار ككيان مستمر، والإفصاح، حسب الاقتضاء، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة ما لم تكن الإدارة تنوي تصفية الصندوق أو وقف العمليات، أو ليس لديها بديل واقعي سوى القيام بذلك.

يتحمل المكلفون بالحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للصندوق.

مسئوليات مدقق الحسابات في مراجعة القوائم المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناجمة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكتشف دائماً خطأً جوهرياً عندما يكون موجوداً. يمكن أن تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو الخطأ وتعتبر جوهرياً إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر بشكل فردي أو في المجمل على القرارات الاقتصادية للمستخدمين المتخذة على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، نمارس الحكم المهني ونحافظ على الشك المهني طوال التدقيق. كما نقوم بما يلي:

- ◀ تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناجمة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق استجابة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، حيث قد ينطوي الاحتيال على التواطؤ أو التزوير أو الإغفالات المتعمدة أو التصريحات الخاطئة أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- ◀ الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات التدقيق المناسبة في ظل الظروف، ولكن ليس لغرض التعبير عن رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للصندوق.
- ◀ تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قدمتها الإدارة.
- ◀ التوصل إلى استنتاج بشأن مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الصندوق على الاستمرار كمؤسسة مستمرة. إذا توصلنا إلى استنتاج مفاده أن هناك عدم يقين جوهري، فنحن ملزمون بلفت الانتباه في تقرير المدقق إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو، إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية، تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المدقق. ومع ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف الصندوق عن الاستمرار كمؤسسة مستمرة.
- ◀ تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق العرض العادل.

نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق المخطط له وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور كبيرة في الرقابة الداخلية نحددها أثناء تدقيقنا.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تتمة)
تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

علاوة على ذلك، وكما هو مطلوب بموجب قانون الشركات التجارية القطري، فإننا نفيد بما يلي:

- ◀ نحن نعتقد أن الصندوق يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة.
- ◀ لقد حصلنا على جميع المعلومات والتوضيحات التي رأيناها ضرورية لغرض تدقيقنا.
- ◀ وفقاً لأفضل ما لدينا من علم واعتقاد ووفقاً للمعلومات المقدمة إلينا، لم يتم ارتكاب أي مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية القطري المعمول به والنظام الأساسي للصندوق خلال العام والتي من شأنها أن تؤثر بشكل مادي على المركز المالي للصندوق أو أدائه المالي.

عن ديلويت آند توش

فرع قطر



وليد سليم

شريك

سجل مراقبي الحسابات رقم (٣١٩)

سجل مدققي الحسابات لدى هيئة قطر للأسواق

المالية رقم (١٢٠١٥٦)

الدوحة - قطر في

٢٣ يناير ٢٠٢٥

صندوق الوطني ٢
بيان المركز المالي
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

| ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ | ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ | إيضاحات |
|----------------|----------------|---|
| ريال قطري | ريال قطري | |
| | | الموجودات |
| ٦,٧٠٢,٧٥١ | ٥,٩٦٣,٦٥٧ | ٥ أوراق مالية استثمارية |
| ١٩٨,٤٦٤ | ١٥ | ٦ فوائد وأتعاب الوساطة قابلة للتحويل |
| ١٤٧,٢٢٦ | ٣٢٧,٦٨٢ | ٧ رصيد البنك |
| ٧,٠٤٨,٤٤١ | ٦,٢٩١,٣٥٤ | مجموع الموجودات |
| | | المطلوبات |
| ١٠٤,٨٣٥ | ١٣٣,٣٣٤ | ٨ مبالغ مستحقة لجهات ذات علاقة |
| ٥٩,٨٧٦ | ٦١,٧٥١ | ٩ ذمم دائنة ومصاريف مستحقة |
| ١٦٤,٧١١ | ١٩٥,٠٨٥ | |
| ٦,٨٨٣,٧٣٠ | ٦,٠٩٦,٢٦٩ | صافي الموجودات المنسوبة لحاملي الوحدات |
| ٣٢٢,٧٥٤ | ٢٨٩,٩٢٢ | عدد الوحدات المصدرة (الوحدات) |
| ٢١.٣٣ | ٢١.٠٣ | صافي قيمة الموجودات للوحدة (ريال قطري) |

تم المصادقة هذه البيانات المالية من قبل مدير الصندوق في ٢٣ يناير ٢٠٢٥ وتم توقيعها نيابة عنه من قبل:



السيد/عبدالله هاشم السادة المحترم

النائب الأول لرئيس التنفيذي

إدارة أصول و ثروات المجموعة



تم إعداد هذا البيان من قبل الصندوق وتم ختمه من قبل مدقق الحسابات لأغراض التعريف فقط

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

صندوق الوطني ٢
بيان الدخل الشامل والربح أو الخسارة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

| ٢٠٢٣ | ٢٠٢٤ | إيضاح | |
|-----------|-----------|-------|---|
| ريال قطري | ريال قطري | | |
| | | | الدخل |
| ٦٥٨,٣٠٦ | (١٦٨,٢٣٤) | ١٠ | صافي (خسارة) / ربح من إستثمارات مالية |
| ٢٧٥,٥٢٤ | ٣٣٨,٦١١ | | توزيعات أرباح |
| ١٨,٩٣٩ | ١٦,٨٥٦ | | صافي الدخل |
| ٩٥٢,٧٦٩ | ١٨٧,٢٣٣ | | إجمالي الدخل |
| | | | المصاريف |
| ٩٩,٧١٩ | ٩٦,٩٥٥ | ٨ | رسوم الإدارة |
| ٣٣,٢٥١ | ٣٢,٣٢٢ | ٨ | رسوم الوصاية |
| ١٠,٥٥٦ | ١٠,٥٥٧ | | رسوم الاستشارات |
| ٣٦,٣٤٨ | ٩,٧١٢ | | رسوم الوساطة |
| ٧٨,٠٠١ | ١١٢,٥٠٠ | | مصاريف مهنية |
| ٦٣,٧٦٣ | ٢٨,٨٤٩ | ٨ | رسوم الأداء |
| ٣٢١,٦٣٨ | ٢٩٠,٨٩٥ | | إجمالي المصاريف |
| ٦٣١,١٣١ | (١٠٣,٦٦٢) | | (الخسارة)/ الربح قبل الضرائب |
| (٩٤,٢٣٥) | -- | ١١ | ضريبة الدخل |
| ٥٣٦,٨٩٦ | (١٠٣,٦٦٢) | | (الخسارة)/ الربح للسنة |
| -- | -- | | دخل الشامل الآخر للسنة |
| ٥٣٦,٨٩٦ | (١٠٣,٦٦٢) | | التغير في صافي الموجودات المنسوبة لحاملي الوحدات |

تم إعداد هذا البيان من قبل الصندوق وتم ختمه من قبل مدقق الحسابات لأغراض التعريف فقط



تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

صندوق الوطني ٢
بيان التغيرات في صافي الموجودات المنسوبة لحاملي الوحدات
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

| ٢٠٢٣ | | ٢٠٢٤ | | |
|-------------|-------------|-----------|-------------|--|
| ريال قطري | عدد الوحدات | ريال قطري | عدد الوحدات | |
| ٧,٣٤٠,٣٣٢ | ٣٧٣,٠١٣ | ٦,٨٨٣,٧٣٠ | ٣٢٢,٧٥٤ | الرصيد في ١ يناير |
| ٥٣٦,٨٩٦ | -- | (١٠٣,٦٦٢) | -- | التغير في صافي الموجودات المنسوبة لحاملي الوحدات |
| | | | | <u>الاكتتابات واستردادات الوحدات من قبل حاملي الوحدات:</u> |
| ٢٠,٠٠٠ | ٩٨٤ | -- | -- | اكتتاب مقابل إسترداد الوحدات القابلة للإسترداد خلال السنة |
| (١,٠١٣,٤٩٨) | (٥١,٢٤٣) | (٦٨٣,٧٩٩) | (٣٢,٨٣٢) | استرداد الوحدات القابلة للاسترداد خلال المعاملات مع حاملي الوحدات |
| ٦,٨٨٣,٧٣٠ | ٣٢٢,٧٥٤ | ٦,٠٩٦,٢٦٩ | ٢٨٩,٩٢٢ | الرصيد في ٣١ ديسمبر |

تم إعداد هذا البيان من قبل الصندوق وتم ختمه من قبل مدقق الحسابات لأغراض التعريف فقط



تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

صندوق الوطني ٢

بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

| ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ | ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ | إيضاحات |
|----------------|----------------|---|
| ريال قطري | ريال قطري | |
| | | الأنشطة التشغيلية |
| | | التغيرات في صافي الموجودات المنسوبة لحاملي الوحدات |
| | | تعديلات: |
| | | الخسارة المحققة من بيع الأوراق المالية الاستثمارية |
| | | دخل الفوائد |
| | | الخسارة غير المحققة من إعادة تقييم الإستثمارات المالية |
| ٦٣١,١٣١ | (١٠٣,٦٦٢) | |
| -- | ٥١,٣٧١ | ١٠ |
| (١٨,٩٣٩) | (١٦,٨٥٦) | |
| ٥٠٤,٣٤٩ | ١١٦,٨٦٣ | ١٠ |
| ١,١١٦,٥٤١ | ٤٧,٧١٦ | |
| | | التغيرات في: |
| | | إستثمارات مالية |
| | | فوائد وأتعاب الوساطة قابلة للتحويل |
| | | مبالغ مستحقة لجهات ذات علاقة |
| | | ذمم دائنة ومصاريف مستحقة |
| (٩٧٦,١٠١) | ٥٧٠,٨٦٠ | |
| (١٩٨,٤٠٨) | ١٩٨,٤٥٣ | |
| (١٦,٤٩٩) | ٢٨,٤٩٩ | |
| ١٦,٠٠١ | ١,٨٧٥ | |
| (٥٨,٤٦٦) | ٨٤٧,٤٠٣ | |
| (٩٤,٢٣٥) | -- | |
| ١٨,٩٣٩ | ١٦,٨٥٢ | |
| (١٣٣,٧٦٢) | ٨٦٤,٢٥٥ | |
| | | النقد الناتج عن / (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية |
| | | الضريبة المدفوعة |
| | | الفوائد المستلمة |
| | | صافي النقد الناتج عن / (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية |
| | | الأنشطة التمويلية |
| | | المدفوعات لاسترداد الوحدات القابلة للاسترداد |
| | | المدفوعات مقابل اكتتاب وحدات قابلة للإسترداد |
| | | صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية |
| | | صافي الزيادة / (النقص) في النقد وما يعادله |
| | | النقد وما يعادله في بداية السنة |
| | | النقد وما يعادله في نهاية السنة |
| ٢٠,٠٠٠ | -- | |
| (١,٠١٣,٤٩٨) | (٦٨٣,٧٩٩) | |
| (٩٩٣,٤٩٨) | (٦٨٣,٧٩٩) | |
| (١,١٢٧,٢٦٠) | ١٨٠,٤٥٦ | |
| ١,٢٧٤,٤٨٦ | ١٤٧,٢٢٦ | |
| ١٤٧,٢٢٦ | ٣٢٧,٦٨٢ | ٧ |

تم إعداد هذا البيان من قبل الصندوق وتم ختمه من قبل مدقق الحسابات لأغراض التعريف فقط



تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

١. الوضع القانوني والأنشطة الرئيسية

صندوق الوطني (٢) ("الصندوق") هو صندوق برأس مال مفتوح تم تأسيسه في ٨ سبتمبر ٢٠٠٥، بموجب القانون رقم ٢٥ لعام ٢٠٠٢ وقرار وزارة التجارة والصناعة رقم (٦٩) لعام ٢٠٠٤ لإصدار اللوائح الداخلية لصناديق الاستثمار في دولة قطر. تم ترخيص الصندوق من قبل مصرف قطر المركزي ("مصرف قطر المركزي") بموجب الترخيص رقم F/٣/٢٠٠٥.١ ومسجل لدى وزارة التجارة والصناعة ("الوزارة") برقم التسجيل ٣١٣٥٠. يستثمر الصندوق في النمو الرأسمالي والدخل في الشركات المدرجة في بورصة قطر وفي الصناديق المحلية.

مدة الصندوق هي ١٠ سنوات، تبدأ من تاريخ تسجيل الصندوق في سجل صناديق الاستثمار لدى الوزارة، قابلة للتجديد من قبل المؤسس بموافقة مصرف قطر المركزي. في ٢٢ يوليو ٢٠١٥، قام الصندوق بتجديد الترخيص لمدة ١٠ سنوات أخرى من التشغيل.

مؤسس الصندوق هو بنك قطر الوطني (Q.P.S.C.)، ("QNB")، وهو شركة مساهمة قطرية تأسست بموجب قوانين قطر ولها مكتب رئيسي في الدوحة، قطر، صندوق بريد ١٠٠٠ ("المؤسس"). بنك قطر الوطني هو الوصي المعين للصندوق. يتم إدارة الصندوق من قبل QNB Banque Privée (Suisse)، وهي شركة تأسست بموجب قوانين سويسرا (رقم تسجيل الشركة -١٧٠-٣-CH-٢٦٣-٢٠٣١) ولها مكتب مسجل في جنيف، سويسرا.

٢. تطبيق معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة

إن السياسات المحاسبية المتبعة متوافقة مع تلك المتبعة في السنة المالية السابقة، باستثناء معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة التالية التي أصدرها مؤخرًا مجلس معايير المحاسبة الدولية وتفسيرات لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ("IFRIC") والتي دخلت حيز التنفيذ اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢٤:

٢.١ معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة والتفسيرات التي أصبحت سارية المفعول للسنة الحالية

تم اعتماد معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمنقحة التالية، والتي أصبحت سارية المفعول للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤، في هذه البيانات المالية. لم يكن لتطبيق معايير المحاسبة الدولية المنقحة هذه أي تأثير مادي على المبالغ المبلغ عنها للسنوات الحالية والسنوات السابقة، ولكن قد يؤثر على المحاسبة للمعاملات أو الترتيبات المستقبلية.

ساري المفعول للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعدمعايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة

التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١ - عرض ١ يناير ٢٠٢٤
البيانات المالية - تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة
تؤثر التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١ والتي نشرت في يناير ٢٠٢٠ فقط على عرض المطلوبات الحالية أو غير الحالية في بيان المركز المالي وليس على مبلغ أو توقيت الاعتراف بأي أصل أو التزام أو دخل أو مصروفات، أو المعلومات المفصّل عنها حول هذه العناصر.

٢. تطبيق معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة (تتمة)

٢.١ معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة والتفسيرات التي أصبحت سارية المفعول للسنة الحالية (تتمة)

معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة **ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد**

التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١ - عرض ١ يناير ٢٠٢٤
البيانات المالية - تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة
(تتمة)

وتوضح التعديلات أن تصنيف المطلوبات على أنها حالية أو غير حالية يستند إلى الحقوق القائمة في نهاية فترة إعداد التقارير، وتحدد أن التصنيف لا يتأثر بالتوقعات حول ما إذا كانت الكيانات ستمارس حقها في تأجيل تسوية المطلوبات، وتوضح أن الحقوق قائمة إذا تم الالتزام بالعهود في نهاية فترة إعداد التقارير، وتقدم تعريفاً لـ "التسوية" لتوضيح أن التسوية تشير إلى نقل النقد، أو أدوات حقوق الملكية، أو الموجودات، أو الخدمات الأخرى إلى الطرف المقابل.

في نوفمبر ٢٠٢٢، تم تعديل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١ لتحديد أن العهود التي يجب على الكيان الالتزام بها في أو قبل فترة إعداد التقارير فقط هي التي يجب أن تؤثر على تصنيف الالتزام المقابل على أنه حالي أو غير حالي.

يتعين على الكيان الكشف عن المعلومات في الملاحظات التي تمكن مستخدمي البيانات المالية من فهم المخاطر المتمثلة في إمكانية سداد المطلوبات غير المتداولة مع العهود في غضون اثني عشر شهراً.

أرجأت تعديلات عام ٢٠٢٢ تاريخ سريان التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١ "تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة" المنشور في يناير ٢٠٢٠ لمدة عام واحد إلى فترات إعداد التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤. ويتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي.

التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ عقود الإيجار: ١ يناير ٢٠٢٤
تعديلات لتوضيح كيفية قيام البائع المستأجر بقياس معاملات البيع وإعادة التأجير لاحقاً

تتطلب التعديلات من البائع المستأجر أن يقيس لاحقاً التزامات الإيجار من خلال تحديد "مدفوعات الإيجار" و"مدفوعات الإيجار المعدلة" الناشئة عن إعادة الإيجار بطريقة لا يعترف فيها بأي مبلغ من الربح أو الخسارة المتعلقة بحق الاستخدام الذي يحتفظ به. لا تمنع المتطلبات الجديدة البائع المستأجر من الاعتراف في الربح أو الخسارة بأي ربح أو خسارة تتعلق بالإنهاء الجزئي أو الكامل لعقد الإيجار.

٢. تطبيق معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة (تتمة)

٢.١ معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة والتفسيرات التي أصبحت سارية المفعول للسنة الحالية (تتمة)

معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة **ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد**

التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ عقود الإيجار: ١ يناير ٢٠٢٤
تعديلات لتوضيح كيفية قيام البائع المستأجر بقياس معاملات البيع وإعادة
التأجير لاحقاً (تتمة)

بدون هذه المتطلبات الجديدة، قد يكون البائع المستأجر قد اعترف بمكسب على حق الاستخدام الذي يحتفظ به فقط بسبب إعادة قياس التزام الإيجار (على سبيل المثال، بعد تعديل عقد الإيجار أو تغيير مدة الإيجار) بتطبيق المتطلبات العامة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦. كان من الممكن أن يكون هذا هو الحال بشكل خاص في إعادة الإيجار التي تتضمن مدفوعات إيجار متغيرة لا تعتمد على مؤشر أو معدل.

يقوم البائع المستأجر بتطبيق التعديلات بأثر رجعي وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٨ على معاملات البيع وإعادة التأجير التي تم الدخول فيها بعد تاريخ التطبيق الأولي، والذي يتم تعريفه على أنه بداية فترة إعداد التقارير السنوية التي طبق فيها الكيان المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ لأول مرة.

التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ "بيان التدفقات النقدية" والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ "الأدوات المالية": الإفصاحات - ترتيبات تمويل الموردين

وتضيف التعديلات هدفاً للإفصاح إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ ينص على أن الكيان ملزم بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بترتيبات التمويل مع الموردين التي تمكن مستخدمي البيانات المالية من تقييم آثار تلك الترتيبات على التزامات الكيان وتدفقاته النقدية. بالإضافة إلى ذلك، تم تعديل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ لإضافة ترتيبات التمويل مع الموردين كمثل ضمن متطلبات الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بتعرض الكيان لمخاطر تركيز السيولة.

لم يتم تعريف مصطلح "ترتيبات تمويل الموردين". وبدلاً من ذلك، تصف التعديلات خصائص الترتيب الذي يتعين على الكيان تقديم المعلومات بشأنه

٢. تطبيق معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة (تتمة)

٢.١ معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة والتفسيرات التي أصبحت سارية المفعول للسنة الحالية (تتمة)

ساري المفعول للفتترات السنوية التي تبدأ في أو بعد**معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة**

التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ "بيان ١ يناير ٢٠٢٤"
التدفقات النقدية" والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ "الأدوات
المالية": الإفصاحات - ترتيبات تمويل الموردين (تتمة)

لتحقيق هدف الإفصاح، سيتعين على الكيان الإفصاح بشكل إجمالي عن
ترتيبات تمويل الموردين الخاصة به:

- شروط وأحكام الترتيبات؛
- القيمة الدفترية، والبنود المرتبطة بها والموضحة في بيان المركز المالي للكيان، للالتزامات التي تشكل جزءاً من الترتيبات؛
- القيمة الدفترية، والبنود المرتبطة بها والتي تلقى الموردون بالفعل مدفوعات عنها من مقدمي التمويل؛
- نطاقات تواريخ استحقاق الدفع لكل من المطلوبات المالية التي تشكل جزءاً من ترتيب تمويل المورد والمستحقات التجارية المماثلة التي ليست جزءاً من ترتيب تمويل المورد؛ و
- معلومات مخاطر السيولة.

التعديلات، التي تحتوي على إعفاءات انتقالية محددة لفترة إعداد التقارير السنوية الأولى التي تطبق فيها الكيانات التعديلات، تنطبق على فترات إعداد التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤.

تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١ - عرض ١ يناير ٢٠٢٤
البيانات المالية - المطلوبات غير المتداولة مع العهود

في يناير ٢٠٢٠، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١ - تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة (تعديلات ٢٠٢٠). أحد المتطلبات المنصوص عليها في تعديلات ٢٠٢٠ يتعلق بتصنيف المطلوبات الخاضعة للتعهدات (على سبيل المثال، قرض بنكي حيث يجوز للمقرض أن يطلب سداداً متسارعاً إذا لم يتم الوفاء بالتعهدات المالية). نصت تعديلات ٢٠٢٠ على أنه إذا كان حق الكيان في تأجيل التسوية خاضعاً لامتنال الكيان لشروط محددة، فإن الحق موجود في نهاية فترة الإبلاغ فقط إذا امتثل الكيان لتلك الشروط في نهاية فترة الإبلاغ. وقد أثرت العديد من المخاوف بشأن نتيجة هذه المتطلبات، وبالتالي، تم تأجيل تاريخ السريان الإلزامي. ومن أجل معالجة هذه المخاوف، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية الآن تعديلات ٢٠٢٢.

٢. تطبيق معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة (تتمة)

٢.١ معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة والتفسيرات التي أصبحت سارية المفعول للسنة الحالية (تتمة)

معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة **ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد**

تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١ - عرض البيانات ١ يناير ٢٠٢٤
المالية - المطلوبات غير المتداولة مع العهود (تتمة)

تحدد تعديلات عام ٢٠٢٢ أن العهود التي يجب الالتزام بها بعد تاريخ إعداد التقارير لا تؤثر على تصنيف الديون على أنها حالية أو غير حالية في تاريخ إعداد التقارير. ويتعين على الكيان الإفصاح عن معلومات حول هذه العهود في الملاحظات على البيانات المالية.

تتناول التعديلات المخاوف التي أثارها أصحاب المصلحة بشأن تأثيرات التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١ تصنيف المطلوبات على أنها حالية أو غير حالية فيما يتعلق بتصنيف المطلوبات بالعهود. بموجب تعديلات عام ٢٠٢٢، يؤثر العهد على ما إذا كان الحق في تأجيل التسوية موجودًا في نهاية فترة إعداد التقارير إذا كان الامتثال للعهد مطلوبًا في نهاية فترة إعداد التقارير أو قبلها.

٢. تطبيق معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة (تتمة)

٢.٢ معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة التي صدرت ولكنها لم تدخل حيز التنفيذ بعد ولم يتم تبنيها مبكراً

لم يتم الصندوق بالاعتماد المبكر للمعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة التالية التي صدرت ولكنها لم تصبح سارية المفعول بعد.

ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد**معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة**

التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٢١ - عدم قابلية التبادل ١ يناير ٢٠٢٥. يُسمح بالتقديم المبكر

نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٢١ والتي تحدد كيفية تقييم ما إذا كانت العملة قابلة للتبادل وكيفية تحديد سعر الصرف عندما لا تكون كذلك.

ويتطبيق التعديلات، تصبح العملة قابلة للاستبدال عندما تتمكن الكيانات من استبدال تلك العملة بعملة أخرى من خلال آليات السوق أو التبادل التي تخلق حقوقاً والتزامات قابلة للتنفيذ دون تأخير غير مبرر في تاريخ القياس ولغرض محدد. ومع ذلك، لا تكون العملة قابلة للاستبدال بالعملة الأخرى إذا لم تتمكن الكيانات من الحصول إلا على مبلغ ضئيل من العملة الأخرى في تاريخ القياس للغرض المحدد.

عندما لا تكون العملة قابلة للتبادل في تاريخ القياس، يتعين على الكيان تقدير سعر الصرف الفوري باعتباره السعر الذي كان يُطبق على معاملة تبادل منظمة في تاريخ القياس بين المشاركين في السوق في ظل الظروف الاقتصادية السائدة. وفي هذه الحالة، يتعين على الكيان الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي البيانات المالية من تقييم كيفية تأثير عدم قابلية العملة للتبادل، أو من المتوقع أن يؤثر، على الأداء المالي للكيان والوضع المالي والتدفقات النقدية.

يتعين على الكيانات تطبيق التعديلات على فترات إعداد التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٥ مع السماح بالتطبيق المبكر. لا يجوز للكيان تطبيق التعديلات بأثر رجعي. وبدلاً من ذلك، يتعين على الكيان تطبيق أحكام الانتقال المحددة المضمنة في التعديلات.

ويتطبيق التعديلات، تصبح العملة قابلة للاستبدال عندما تتمكن الكيانات من استبدال تلك العملة بعملة أخرى من خلال آليات السوق أو التبادل التي تخلق حقوقاً والتزامات قابلة للتنفيذ دون تأخير غير مبرر في تاريخ القياس ولغرض محدد. ومع ذلك، لا تكون العملة قابلة للاستبدال بالعملة الأخرى إذا لم تتمكن الكيانات من الحصول إلا على مبلغ ضئيل من العملة الأخرى في تاريخ القياس للغرض المحدد.

عندما لا تكون العملة قابلة للتبادل في تاريخ القياس، يتعين على الكيان تقدير سعر الصرف الفوري باعتباره السعر الذي كان يُطبق على معاملة تبادل منظمة في تاريخ القياس بين المشاركين في السوق في ظل الظروف الاقتصادية السائدة.

٢. تطبيق معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة (تتمة)

٢.٢ معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة التي صدرت ولكنها لم تدخل حيز التنفيذ بعد ولم يتم تبنيها مبكرًا

معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة **ساري المفعول للفتترات السنوية التي تبدأ في أو بعد**

التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٢١ - عدم قابلية التبادل (تتمة) ١ يناير ٢٠٢٥. يُسمح بالتقديم المبكر

وفي هذه الحالة، يتعين على الكيان الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي البيانات المالية من تقييم كيفية تأثير عدم قابلية العملة للتبادل، أو من المتوقع أن يؤثر، على الأداء المالي للكيان والوضع المالي والتدفقات النقدية.

يتعين على الكيانات تطبيق التعديلات على فترات إعداد التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٥ مع السماح بالتطبيق المبكر. لا يجوز للكيان تطبيق التعديلات بأثر رجعي. وبدلاً من ذلك، يتعين على الكيان تطبيق أحكام الانتقال المحددة المضمنة في التعديلات.

التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ - تعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية ١ يناير ٢٠٢٦. يُسمح بالتقديم المبكر

في مايو ٢٠٢٤، نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية، والتي تعدل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ الأدوات المالية والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٧ الأدوات المالية: الإفصاحات التي تتناول الموضوعات التالية:

- إلغاء الاعتراف بالالتزام المالي الذي تم تسويته من خلال التحويل الإلكتروني
- تصنيف الموجودات المالية - الشروط التعاقدية المتوافقة مع ترتيب الإقراض الأساسي
- تصنيف الموجودات المالية - الموجودات المالية ذات ميزات عدم الرجوع
- تصنيف الموجودات المالية - الأدوات المرتبطة تعاقدًا
- الإفصاحات - الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- الإفصاحات - الشروط التعاقدية التي قد تغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية عند حدوث (أو عدم حدوث) حدث طارئ.

٢. تطبيق معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة (تتمة)

٢.٢ معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة التي صدرت ولكنها لم تدخل حيز التنفيذ بعد ولم يتم تبنيها مبكراً (تتمة)

معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة **ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد**

١ يناير ٢٠٢٦. يُسمح بالتقديم المبكر التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ - تعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية (تتمة)

تم تحديد الحاجة إلى هذه التعديلات نتيجة لمراجعة مجلس معايير المحاسبة الدولية لمتطلبات التصنيف والقياس لمعيار التقارير المالية الدولي ٩ بعد التنفيذ. يتعين على الكيان تطبيق التعديلات بأثر رجعي، وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي ٨ "السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء"، ما لم يُنص على خلاف ذلك. لا يُطلب من الكيان إعادة بيان الفترات السابقة.

١ يناير ٢٠٢٧. يُسمح بالتقديم المبكر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٨: العرض والإفصاح في البيانات المالية

في أبريل ٢٠٢٤، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٨ "العرض والإفصاح في البيانات المالية" والذي حل محل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١.

يحمل المعيار الجديد العديد من المتطلبات الواردة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١ دون تغيير ويكملها بمتطلبات جديدة من أجل:

- تقديم فئات محددة (التشغيل والاستثمار والتمويل وضرائب الدخل والعمليات المتوقعة) ومجموعات فرعية محددة في بيان الربح أو الخسارة
- تقديم إفصاحات حول مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة (MPMS) في الملاحظات على البيانات المالية
- تحسين التجميع والتفكيك.

تم نقل بعض المتطلبات الواردة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١ إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٨ "السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء" والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٧ "الأدوات المالية: الإفصاحات". كما أجرى مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات طفيفة على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٧ "بيان التدفقات النقدية" والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٣٣ "الأرباح لكل سهم". يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٨ التطبيق بأثر رجعي مع أحكام انتقالية محددة.

٢. تطبيق معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة (تتمة)

٢.٢ معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة التي صدرت ولكنها لم تدخل حيز التنفيذ بعد ولم يتم تبنيها مبكرًا (تتمة)

ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد

معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٩: الشركات التابعة التي لا تخضع للمساءلة العامة: الإفصاحات

في مايو ٢٠٢٤، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٩ "الشركات التابعة بدون مساءلة عامة: الإفصاحات" والذي يسمح للشركة التابعة المؤهلة بتقديم إفصاحات مخفضة عند تطبيق معايير المحاسبة الدولية في بياناتها المالية.

تكون الشركة التابعة مؤهلة للإفصاحات المخفضة إذا لم تكن لديها مساءلة عامة وأصدرت شركتها الأم النهائية أو أي شركة أم وسيطة بيانات مالية موحدة متاحة للاستخدام العام تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٩ اختياري للشركات التابعة المؤهلة، ويمكن لهذه الشركات التابعة تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٩ في بياناتها المالية الموحدة أو المنفصلة أو الفردية.

وتتوقع الإدارة أن يتم اعتماد هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في البيانات المالية للصندوق عند تطبيقها، وأن اعتماد هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة كما هو موضح في الفقرات السابقة، قد لا يكون له تأثير مادي على البيانات المالية للصندوق في فترة التطبيق الأولي.

٣. السياسات المحاسبية الجوهرية

بيان الامتثال

تم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وأحكام قانون الشركات التجارية القطري والنظام الأساسي للصندوق.

أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية على أساس التكلفة التاريخية باستثناء الأوراق المالية الاستثمارية والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

العملة الوظيفية والعرضية

يتم عرض هذه البيانات المالية بالريال القطري ("الريال القطري")، وهو العملة الوظيفية وعملة العرض للصندوق.

السياسات المحاسبية الجوهرية التي تم تطبيقها في إعداد البيانات المالية موضحة أدناه:

الإعتراف بالإيرادات

- صافي الربح/(الخسارة) من الأوراق المالية الاستثمارية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة يشمل جميع القيمة العادلة المحققة وغير المحققة؛ و
- يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر المحققة من بيع الأوراق المالية الاستثمارية في الربح أو الخسارة على أنها الفرق بين القيمة العادلة للمقابل المستلم والقيمة الدفترية للأوراق المالية الاستثمارية؛ و
- يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر غير المحققة من الأوراق المالية الاستثمارية في الربح أو الخسارة على أنها الفرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية للأوراق المالية الاستثمارية التي لم يتم بيعها.
- يتم الاعتراف بإيرادات توزيع الأرباح عندما يكون للصندوق الحق في تحصيل الأرباح.
- يتألف دخل الفائدة المعروض في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر من الفائدة على الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة المحسوبة على أساس الفائدة الفعلية؛ و
- يتم حساب "معدل الفائدة الفعلي" عند الاعتراف الأولي بالأداة المالية على أنه المعدل الذي يخضم بالضبط الإيرادات النقدية المستقبلية المقدره خلال العمر المتوقع للأداة المالية.

الرسوم والعمولات

يتم الاعتراف بمصروفات الرسوم والعمولات في الأرباح أو الخسائر عند أداء الخدمات ذات الصلة.

الأدوات المالية

يتم الاعتراف بالموجودات المالية والمطلوبات المالية في بيان المركز المالي للصندوق عندما يصبح الصندوق طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.

يتم قياس الموجودات المالية والمطلوبات المالية في البداية بالقيمة العادلة. تتم إضافة تكاليف المعاملات المنسوبة مباشرة إلى اقتناء أو إصدار الموجودات المالية والمطلوبات المالية (بخلاف الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة) إلى القيمة العادلة الموجودات المالية أو المطلوبات المالية أو خصمها منها، حسب الاقتضاء، عند الاعتراف الأولي. يتم الاعتراف بتكاليف المعاملات المنسوبة مباشرة إلى اقتناء الموجودات المالية أو المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة على الفور في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الموجودات المالية

يتم الاعتراف بجميع عمليات الشراء أو البيع العادية للأصول المالية وإلغاء الاعتراف بها على أساس تاريخ التداول. عمليات الشراء أو البيع العادية هي عمليات شراء أو بيع للأصول المالية تتطلب تسليم الموجودات في الإطار الزمني الذي تحدده اللوائح أو الأعراف في السوق.

يتم قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها لاحقًا بالكامل إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة، اعتمادًا على تصنيف الموجودات المالية.

تصنيف الموجودات المالية

(i) أدوات الدين المخصصة بالتكلفة المطفأة

يتم قياس أدوات الدين التي تفي بالشروط التالية لاحقًا بالتكلفة المطفأة:

- يتم الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ الموجودات المالية من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تمثل مدفوعات رأس المال والفائدة فقط على المبلغ الأصلي المستحق.

أداة الدين المعينة ضمن الدخل الشامل الآخر

يتم قياس أدوات الدين التي تستوفي الشروط التالية لاحقًا بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

- يتم الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال جمع التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و
- تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تمثل مدفوعات رأس المال والفائدة فقط على المبلغ الأصلي المستحق.

بشكل افتراضي، يتم قياس جميع الموجودات المالية الأخرى لاحقًا بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

على الرغم مما سبق، يجوز للصندوق إجراء الاختيار/التعيين غير القابل للإلغاء التالي عند الاعتراف الأولي بالأصل المالي:

- يجوز للصندوق اختيار غير قابل للإلغاء تقديم التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة لاستثمار الأسهم في الدخل الشامل الآخر إذا تم (استيفاء معايير معينة) ملاحظة (ii) أدناه
- يجوز للصندوق أن يعين بشكل لا رجعة فيه استثمار دين يفي بمعايير التكلفة المطفأة أو معايير القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما هو مقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إذا كان القيام بذلك يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم التطابق المحاسبي (ملاحظة (iii) أدناه)

طريقة التكلفة المطفأة والفائدة الفعلية

طريقة الفائدة الفعلية هي طريقة لحساب التكلفة المطفأة لأداة الدين وتخصيص دخل الفائدة على مدى الفترة ذات الصلة.

بالنسبة للأصول المالية بخلاف الموجودات المالية المتعثرة الائتمان التي تم شراؤها أو إنشائها (أي الموجودات المتعثرة الائتمان عند الاعتراف الأولي)، فإن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم بالضبط الإيرادات النقدية المستقبلية المقدر .

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

تصنيف الموجودات المالية (تتمة)

طريقة التكلفة المطفأة والفائدة الفعلية (تتمة)

(بما في ذلك جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملات والأقساط أو الخصومات الأخرى) باستثناء الخسائر الائتمانية المتوقعة، على مدار العمر المتوقع لأداة الدين، أو، عند الاقتضاء، فترة أقصر، إلى القيمة الدفترية الإجمالية لأداة الدين عند الاعتراف الأولي. بالنسبة للأصول المالية المتعثرة الائتمان التي تم شراؤها أو إنشائها، يتم حساب معدل الفائدة الفعلي المعدل الائتماني عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة، بما في ذلك الخسائر الائتمانية المتوقعة، إلى التكلفة المطفأة لأداة الدين عند الاعتراف الأولي.

التكلفة المطفأة للأصل المالي هي المبلغ الذي يتم قياس الأصل المالي به عند الاعتراف الأولي مطروحاً منه أقساط سداد أصل الدين، بالإضافة إلى الاستهلاك التراكمي باستخدام طريقة الفائدة الفعلية لأي فرق بين هذا المبلغ الأولي ومبلغ الاستحقاق، مع تعديله لأي بدل خسارة.

يتم الاعتراف بإيرادات الفائدة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية لأدوات الدين المقاسة لاحقاً بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. بالنسبة للأدوات المالية بخلاف الموجودات المالية المشتراة أو المشتقة المتعثرة ائتمانياً، يتم حساب دخل الفائدة من خلال تطبيق سعر الفائدة الفعلي على القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي، باستثناء الموجودات المالية التي أصبحت لاحقاً متعثرة ائتمانياً. بالنسبة للأصول المالية التي أصبحت لاحقاً متعثرة ائتمانياً، يتم الاعتراف بإيرادات الفائدة من خلال تطبيق سعر الفائدة الفعلي على التكلفة المطفأة للأصل المالي. إذا تحسنت مخاطر الائتمان على الأداة المالية المتعثرة ائتمانياً في فترات إعداد التقارير اللاحقة بحيث لم يعد الأصل المالي متعثراً ائتمانياً، يتم الاعتراف بإيرادات الفائدة من خلال تطبيق سعر الفائدة الفعلي على القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي.

بالنسبة للأصول المالية المشتراة أو المشتقة المتعثرة ائتمانياً، يعترف الصندوق بإيرادات الفائدة من خلال تطبيق سعر الفائدة الفعلي المعدل ائتمانياً على التكلفة المطفأة للأصل المالي من الاعتراف الأولي. لا يعود الحساب إلى الأساس الإجمالي حتى لو تحسنت مخاطر الائتمان للأصل المالي لاحقاً بحيث لم يعد الأصل المالي متعثراً ائتمانياً.

يتم الاعتراف بإيرادات الفائدة في الربح أو الخسارة ويتم تضمينها في بند "إيرادات الفائدة".

(ii) أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند الاعتراف الأولي، يجوز للصندوق اتخاذ قرار لا رجعة فيه (على أساس كل أداة على حدة) لتعيين الاستثمارات في أدوات الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. ولا يُسمح بالتعيين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا كان الاستثمار في الأسهم محتفظاً به للتداول أو إذا كان مقابلاً مشروطاً يعترف به المشتري في اندماج الأعمال.

يتم قياس الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في البداية بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة. بعد ذلك، يتم قياسها بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالمكاسب والخسائر الناشئة عن التغيرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر وتراكمها في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات. لن يتم إعادة تصنيف المكاسب أو الخسائر التراكمية إلى ربح أو خسارة عند التخلص من استثمارات حقوق الملكية، بل سيتم تحويلها بدلاً من ذلك إلى الأرباح المحتجزة.

قام الصندوق بتعيين جميع الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي لا يتم الاحتفاظ بها للتداول بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عند الاعتراف الأولي.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

تصنيف الموجودات المالية (تتمة)

(ii) أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (تتمة)

يتم الاحتفاظ بالأصل المالي للتداول إذا:

- تم شراؤه بشكل أساسي لغرض بيعه في الأمد القريب
- عند الاعتراف الأولي، يكون جزءاً من محفظة من الأدوات المالية المحددة التي يديرها الصندوق معاً ولديه دليل على نمط فعلي حديث لجني الأرباح في الأمد القريب
- مشتق (باستثناء المشتق الذي يمثل عقد ضمان مالي أو أداة تحوط مخصصة وفعالة)

(iii) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

يتم قياس الموجودات المالية التي لا تفي بمعايير القياس بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. على وجه التحديد:

- يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، ما لم يتم الصندوق بتعيين استثمار في حقوق الملكية لا يتم الاحتفاظ به للتداول ولا مقابل طارئ ناشئ عن اندماج أعمال بالقيمة العادلة من خلال الدخل أو الخسارة عند الاعتراف الأولي.
- يتم تصنيف أدوات الدين التي لا تفي بمعايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. بالإضافة إلى ذلك، قد يتم تصنيف أدوات الدين التي تفي بمعايير التكلفة المطفأة أو معايير القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر على أنها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عند الاعتراف الأولي إذا كان هذا التصنيف يزيل أو يقلل بشكل كبير من عدم الاتساق في القياس أو الاعتراف (ما يسمى "عدم التطابق المحاسبي") الذي قد ينشأ عن قياس الموجودات أو المطلوبات أو الاعتراف بالمكاسب والخسائر عليها على أسس مختلفة. لم يصنف الصندوق أي أدوات دين على أنها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة إعداد تقارير، مع الاعتراف بأي مكاسب أو خسائر بالقيمة العادلة في الربح أو الخسارة إلى الحد الذي لا تكون فيه جزءاً من علاقة تحوط محددة. يتم تضمين صافي الربح أو الخسارة المعترف بها في الربح والخسارة في بند "صافي الربح/(الخسارة) من الأوراق المالية الاستثمارية".

يتم الاعتراف بتوزيعات أرباح هذه الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية في الربح أو الخسارة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، ما لم تكن الأرباح تمثل بوضوح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار.

يتم تضمين الأرباح في بند "دخل الأرباح" في الربح أو الخسارة.

تدني قيمة الموجودات المالية

يعترف الصندوق بمخصص خسارة لخسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية المعمول بها والتي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة. يتم تحديث مبلغ خسائر الائتمان المتوقعة في كل تاريخ إعداد تقرير ليعكس التغيرات في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي بالأدوات المالية المعنية.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

تدني قيمة الموجودات المالية (تتمة)

يعترف الصندوق دائماً بخسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة لمستحقات الوساطة. يتم تقدير خسائر الائتمان المتوقعة على هذه الموجودات المالية باستخدام مصفوفة مخصصات تستند إلى خبرة الصندوق التاريخية في خسائر الائتمان، مع تعديلها وفقاً للعوامل الخاصة بالمدينين والظروف الاقتصادية العامة وتقييم كل من الاتجاه الحالي والمتوقع للظروف في تاريخ إعداد التقرير، بما في ذلك القيمة الزمنية للنقود عند الاقتضاء.

بالنسبة لجميع الأدوات المالية الأخرى، يعترف الصندوق بخسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة عندما يكون هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي. ومع ذلك، إذا لم تزداد مخاطر الائتمان على الأداة المالية بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي، يقيس الصندوق مخصص الخسارة لتلك الأداة المالية بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً.

يعتمد تقييم ما إذا كان ينبغي الاعتراف بخسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر على الزيادات الكبيرة في احتمالية أو خطر حدوث التخلف عن السداد منذ الاعتراف الأولي بدلاً من وجود دليل على تعرض الأصل المالي لضعف الائتمان في تاريخ إعداد التقارير.

تمثل خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر الخسائر الائتمانية المتوقعة التي ستجتم عن جميع أحداث التخلف عن السداد المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. وعلى النقيض من ذلك، تمثل خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً الجزء من خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر المتوقع الذي من المتوقع أن ينتج عن أحداث التخلف عن السداد على الأداة المالية والتي من الممكن أن تحدث في غضون ١٢ شهراً بعد تاريخ إعداد التقارير.

(i) زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على أداة مالية قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي، يقارن الصندوق بين مخاطر التخلف عن السداد على الأداة المالية في تاريخ إعداد التقارير ومخاطر التخلف عن السداد على الأداة المالية في تاريخ الاعتراف الأولي. وفي إجراء هذا التقييم، يأخذ الصندوق في الاعتبار كل من المعلومات الكمية والنوعية المعقولة والقابلة للدعم، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات التطوعية المتاحة دون تكلفة أو جهد غير مبرر.

تتضمن المعلومات التطوعية التي يتم النظر فيها التوقعات المستقبلية للصناعات التي يعمل فيها مدينو الصندوق، والتي تم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية ومراكز الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة، فضلاً عن النظر في مصادر خارجية مختلفة للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة التي تتعلق بالعمليات الأساسية للصندوق.

وعلى وجه الخصوص، تؤخذ المعلومات التالية في الاعتبار عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي:

- تدهور كبير فعلي أو متوقع في التصنيف الائتماني الخارجي (إن وجد) أو الداخلي للأداة المالية
- تدهور كبير في مؤشرات السوق الخارجية لمخاطر الائتمان لأداة مالية معينة، على سبيل المثال
- زيادة كبيرة في الفارق الائتماني، أو أسعار مفاضلة الائتمان الافتراضية للمدين، أو طول الفترة أو المدى الذي أصبحت فيه القيمة العادلة للأصل المالي أقل من تكلفته المطفأة

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

تدني قيمة الموجودات المالية (تتمة)

(i) زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان (تتمة)

- تغييرات سلبية قائمة أو متوقعة في الظروف التجارية أو المالية أو الاقتصادية والتي من المتوقع أن تسبب انخفاضًا كبيرًا في قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته المالية
- تدهور كبير فعلي أو متوقع في النتائج التشغيلية للمدين
- زيادات كبيرة في مخاطر الائتمان على الأدوات المالية الأخرى لنفس المدين
- تغيير سلبى كبير فعلي أو متوقع في البيئة التنظيمية أو الاقتصادية أو التكنولوجية للمدين مما يؤدي إلى انخفاض كبير في قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته المالية

بغض النظر عن نتيجة التقييم المذكور أعلاه، يفترض الصندوق أن مخاطر الائتمان على الأصل المالي قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي عندما تكون المدفوعات التعاقدية متأخرة عن السداد لأكثر من ٣٠ يومًا، ما لم يكن لدى الصندوق معلومات معقولة وقابلة للدعم تثبت خلاف ذلك.

وعلى الرغم مما تقدم، يفترض الصندوق أن مخاطر الائتمان على الأداة المالية لم ترتفع بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي إذا تم تحديد الأداة المالية على أنها ذات مخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ إعداد التقارير.

يتم تحديد الأداة المالية على أنها ذات مخاطر ائتمانية منخفضة إذا:

- (١) كانت الأداة المالية ذات مخاطر منخفضة للتخلف عن السداد،
- (٢) كان لدى المقرض قدرة قوية على تلبية التزامات التدفق النقدي التعاقدية في الأمد القريب، و
- (٣) قد تؤدي التغييرات السلبية في الظروف الاقتصادية والتجارية في الأمد البعيد، ولكن ليس بالضرورة، إلى تقليل قدرة المقرض على الوفاء بالتزاماته النقدية التعاقدية.

يعتبر الصندوق أن الأصل المالي ذو مخاطر ائتمانية منخفضة عندما يكون للأصل تصنيف ائتماني خارجي "درجة استثمارية" وفقًا للتعريف المفهوم عالميًا أو إذا لم يكن التصنيف الخارجي متاحًا، فإن الأصل لديه تصنيف داخلي "أداء". يعني الأداء أن الطرف المقابل لديه وضع مالي قوي ولا توجد مبالغ مستحقة.

يراقب الصندوق بانتظام فعالية المعايير المستخدمة لتحديد ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان ويراجعها حسب الاقتضاء لضمان أن المعايير قادرة على تحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان قبل أن يصبح المبلغ مستحقًا.

(ii) تعريف التخلف عن السداد

يعتبر الصندوق ما يلي بمثابة حدث تخلف عن السداد لأغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية، حيث تشير الخبرة التاريخية إلى أن الموجودات المالية التي تلي أيًا من المعايير التالية لا يمكن استردادها بشكل عام:

- عندما يكون هناك خرق للعهد المالية من قبل المدين
- تشير المعلومات التي تم تطويرها داخليًا أو التي تم الحصول عليها من مصادر خارجية إلى أن المدين من غير المرجح أن يسدد لدائنيه، بما في ذلك الصندوق، بالكامل (دون مراعاة أي ضمانات يحتفظ بها الصندوق) وبصرف النظر عن التحليل أعلاه، يعتبر الصندوق أن التخلف عن السداد قد حدث عندما يكون أحد الموجودات المالية متأخرًا عن السداد لأكثر من ٩٠ يومًا ما لم يكن لدى الصندوق معلومات معقولة وقابلة للدعم لإثبات أن معيار التخلف عن السداد الأكثر تأخرًا هو أكثر ملاءمة.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

تدني قيمة الموجودات المالية (تتمة)

(iii) الموجودات المالية المتعثرة ائتمانياً

يعتبر الأصل المالي معوقاً ائتمانياً عندما يحدث حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لذلك الأصل المالي. يتضمن الدليل على أن الأصل المالي معوق ائتمانياً بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية:

(أ) صعوبة مالية كبيرة يواجهها المصدر أو المقترض؛

(ب) خرق العقد، مثل حدث التخلف عن السداد أو التأخر في السداد) انظر (ii) أعلاه؛

(ج) منح المقرض (المقرضون) للمقترض، لأسباب اقتصادية أو تعاقدية تتعلق بالصعوبة المالية التي يواجهها المقترض، تنازلاً (تنازلات) لم يكن المقرض (المقرضون) ليفكروا فيه لولا ذلك؛

(د) أصبح من المحتمل أن يعلن المقترض إفلاسه أو إعادة تنظيم مالي آخر؛ أو

(هـ) اختفاء سوق نشطة لذلك الأصل المالي بسبب الصعوبات المالية.

(iv) سياسة الشطب

يقوم الصندوق بتوفير أو شطب الموجودات المالية بالكامل عندما تكون هناك معلومات تشير إلى أن المدين يعاني من صعوبات مالية شديدة ولا توجد احتمالات واقعية للتعافي، على سبيل المثال عندما يتم وضع المدين تحت التصفية أو يدخل في إجراءات الإفلاس. قد تظل الموجودات المالية المشطوبة خاضعة لأنشطة الإنفاذ بموجب إجراءات الاسترداد الخاصة بالصندوق، مع مراعاة المشورة القانونية عند الاقتضاء. يتم الاعتراف بأي عمليات استرداد تتم في الربح أو الخسارة المنفصلة.

(v) قياس واعتراف خسائر الائتمان المتوقعة

يعد قياس خسائر الائتمان المتوقعة دالة على احتمال التخلف عن السداد والخسارة في حالة التخلف عن السداد (أي حجم الخسارة في حالة التخلف عن السداد) والتعرض عند التخلف عن السداد. يعتمد تقييم احتمال التخلف عن السداد والخسارة في حالة التخلف عن السداد على البيانات التاريخية المعدلة بالمعلومات التطلعية كما هو موضح أعلاه. أما بالنسبة للتعرض عند التخلف عن السداد بالنسبة للأصول المالية، فيتمثل ذلك في القيمة الإجمالية المحمولة للأصول في تاريخ إعداد التقارير، إلى جانب أي مبالغ إضافية من المتوقع سحبها في المستقبل بحلول تاريخ التخلف عن السداد والتي يتم تحديدها على أساس الاتجاه التاريخي، وفهم الصندوق للاحتياجات التمويلية المستقبلية المحددة للمدينين، وغيرها من المعلومات التطلعية ذات الصلة.

بالنسبة للأصول المالية، يتم تقدير الخسارة الائتمانية المتوقعة على أنها الفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للصندوق وفقاً للعقد وجميع التدفقات النقدية التي يتوقع الصندوق تلقيها، مخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي.

إذا قام الصندوق بقياس مخصص الخسارة لأداة مالية بمبلغ يساوي الخسارة الائتمانية المتوقعة مدى الحياة في فترة الإبلاغ السابقة، لكنه يحدد في تاريخ الإبلاغ الحالي أن شروط الخسارة الائتمانية المتوقعة مدى الحياة لم تعد مستوفاة، يقوم الصندوق بقياس مخصص الخسارة بمبلغ يساوي الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً في تاريخ الإبلاغ الحالي، باستثناء الموجودات التي تم استخدام النهج المبسط لها.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)**الموجودات المالية (تتمة)***تدني قيمة الموجودات المالية (تتمة)***(٧) قياس واعتراف خسائر الائتمان المتوقعة (تتمة)**

يعترف الصندوق بمكسب أو خسارة انخفاض القيمة في الأرباح أو الخسائر لجميع الأدوات المالية مع التعديل المقابل لقيمتها الدفترية من خلال حساب مخصص الخسارة.

إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

لا يقوم الصندوق بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي إلا عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل، أو عندما ينقل الأصل المالي وجميع المخاطر والمكافآت المرتبطة بملكية الأصل إلى كيان آخر. إذا لم ينقل الصندوق أو يحتفظ بجميع المخاطر والمكافآت المرتبطة بالملكية واستمر في التحكم في الأصل المحول، فإن الصندوق يعترف بحصته المحتفظ بها في الأصل والالتزام المرتبط بالمبالغ التي قد يتعين عليه دفعها. إذا احتفظ الصندوق بجميع المخاطر والمكافآت المرتبطة بملكية الأصل المالي المحول، فإن الصندوق يستمر في الاعتراف بالأصل المالي ويعترف أيضاً بالاقتراض المضمون للعائدات المستلمة.

عند إلغاء الاعتراف بالأصل المالي المقاس بالتكلفة المطفأة، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل ومجموع المقابل المستلم والمستحق في الربح أو الخسارة. وعلى النقيض من ذلك، عند إلغاء الاعتراف باستثمار في أداة حقوق ملكية اختار الصندوق عند الاعتراف الأولي قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن المكسب أو الخسارة التراكمية المتراكمة سابقاً في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات لا يتم إعادة تصنيفها إلى الربح أو الخسارة، ولكن يتم تحويلها إلى الأرباح المحتجزة

المطلوبات المالية وحقوق الملكية**التصنيف كديون أو حقوق ملكية**

يتم تصنيف أدوات الدين وحقوق الملكية إما كالتزامات مالية أو حقوق ملكية وفقاً لجوهر الترتيبات التعاقدية وتعريفات الالتزام المالي وأداة حقوق الملكية.

أدوات حقوق الملكية

أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت وجود مصلحة متبقية في أصول كيان ما بعد خصم جميع التزاماته. يتم الاعتراف بأدوات حقوق الملكية الصادرة عن الصندوق بالعائدات المستلمة، صافياً من تكاليف الإصدار المباشرة. يتم الاعتراف بإعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالصندوق وخصمها مباشرة في حقوق الملكية. لا يتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة في الربح أو الخسارة عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالصندوق.

المطلوبات المالية

يتم قياس جميع المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية

المطلوبات المالية التي لا تمثل (أ) مقابلاً مشروطاً للمستحوز في اندماج الأعمال، أو (ب) محتفظاً بها للتداول، أو (ج) محددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

المطلوبات المالية (تتمة)

طريقة الفائدة الفعلية هي طريقة لحساب التكلفة المطفأة للالتزام المالي وتخصيص مصاريف الفائدة على مدى الفترة ذات الصلة. معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم بدقة المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملات والأقساط أو الخصومات الأخرى) خلال العمر المتوقع للالتزام المالي، أو (حيثما كان ذلك مناسباً) فترة أقصر، إلى التكلفة المطفأة للالتزام المالي.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

يقوم الصندوق بإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية فقط عندما يتم سداد التزامات الصندوق أو إلغاؤها أو انتهاء صلاحيتها. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي الذي تم إلغاء الاعتراف به والمقابل المدفوع والمستحق الدفع في الربح أو الخسارة.

عندما يتبادل الصندوق مع المقرض الحالي أداة دين واحدة بأخرى بشروط مختلفة بشكل كبير، يتم احتساب هذا التبادل على أنه إطفاء للالتزام المالي الأصلي والاعتراف بالالتزام مالي جديد. وبالمثل، يقوم الصندوق باحتساب التعديل الجوهرى لشروط التزم قائم أو جزء منه على أنه إطفاء للالتزام المالي الأصلي والاعتراف بالالتزام جديد. يُفترض أن الشروط مختلفة بشكل كبير إذا كانت القيمة الحالية المخصومة للتدفقات النقدية بموجب الشروط الجديدة، بما في ذلك أي رسوم مدفوعة صافية من أي رسوم مستلمة ومخصومة باستخدام سعر الفائدة الفعلي الأصلي، مختلفة بنسبة ١٠ في المائة على الأقل عن القيمة الحالية المخصومة للتدفقات النقدية المتبقية للالتزام المالي الأصلي. إذا لم يكن التعديل جوهرياً، فإن الفرق بين: (١) القيمة الدفترية للالتزام قبل التعديل؛ و(٢) يتم الاعتراف بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية بعد التعديل في الربح أو الخسارة باعتبارها ربح أو خسارة التعديل ضمن المكاسب والخسائر الأخرى

تعويض الأدوات المالية

يتم تعويض الموجودات المالية والمطلوبات المالية ويتم تسجيل المبلغ الصافي في بيان المركز المالي إذا كان هناك حق قانوني قابل للتنفيذ حالياً لتعويض المبالغ المعترف بها وكانت هناك نية للتسوية على أساس صافٍ، أو تحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في وقت واحد. يجب ألا يكون الحق القانوني القابل للتنفيذ مشروطاً بأحداث مستقبلية ويجب أن يكون قابلاً للتنفيذ في سياق العمل العادي وفي حالة التخلف عن السداد أو الإفلاس من قبل الصندوق أو الطرف المقابل.

العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية بالسعر السائد في تاريخ المعاملة. يتم إعادة ترجمة الموجودات والمطلوبات النقدية المقومة بالعملات الأجنبية بسعر الصرف السائد في تاريخ المركز المالي. يتم أخذ جميع الفروقات إلى بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

النقد وما يعادله

لغرض بيان التدفقات النقدية، يتكون النقد وما يعادله من أرصدة بنكية.

المستحقات والمصرفات المستحقة

يتم الاعتراف بالمطلوبات مقابل المبالغ التي سيتم دفعها في المستقبل مقابل السلع أو الخدمات المستلمة، سواء تم إصدار فاتورة بها من قبل المورد أم لا.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

القيمة العادلة

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع أحد الموجودات أو دفعه لنقل أحد المطلوبات في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في السوق الرئيسية، أو في حالة عدم وجودها، السوق الأكثر ملاءمة التي يمكن للصندوق الوصول إليها في ذلك التاريخ. تعكس القيمة العادلة للالتزام مخاطر عدم الأداء.

عندما يكون متاحًا، يقيس الصندوق القيمة العادلة للأداة باستخدام السعر المحدد في سوق نشطة لتلك الأداة. ويعتبر السوق نشطًا إذا حدثت معاملات للأصل أو الالتزام بتواتر وحجم كافيين لتوفير معلومات التسعير على أساس مستمر.

مستحقات أخرى

يتم إدراج المستحقات الأخرى بمبلغ الفاتورة الأصلي مطروحًا منه مخصص لأي مبالغ غير قابلة للتحويل. يتم إجراء تقدير للمستحقات المشكوك في تحصيلها عندما يصبح تحصيل المبلغ بالكامل غير محتمل.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون لدى الصندوق التزام حالي (قانوني أو بناء) نتيجة لحدث سابق، ومن المحتمل أن يكون الصندوق ملزمًا بتسوية الالتزام ويمكن إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام.

المبلغ المعترف به كمخصص هو أفضل تقدير للمقابل المطلوب لتسوية الالتزام الحالي في تاريخ بيان المركز المالي، مع مراعاة المخاطر وعدم اليقين المحيط بالالتزام. عندما يتم قياس المخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الالتزام الحالي، فإن قيمته الدفترية هي القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

عندما يكون من المتوقع استرداد بعض أو كل الفوائد الاقتصادية المطلوبة لتسوية المخصص من طرف ثالث، يتم الاعتراف بالمستحق كأصل إذا كان من المؤكد تقريبًا استلام السداد ويمكن قياس مبلغ المستحق بشكل موثوق.

الوحدات القابلة للاسترداد

يتم إصدار الوحدات القابلة للاسترداد واستردادها حسب خيار حاملها بأسعار تعتمد على صافي قيمة أصول الصندوق لكل وحدة في وقت الإصدار أو الاسترداد.

صافي قيمة الموجودات لكل وحدة

يتم تحديد صافي قيمة أصول الصندوق في أي يوم تقييم بقسمة إجمالي الموجودات مطروحًا منها التزامات الصندوق على إجمالي عدد الوحدات القائمة في ذلك الوقت.

الأحداث التي وقعت بعد تاريخ إعداد التقارير

يتم تعديل البيانات المالية لتعكس الأحداث التي وقعت بين تاريخ إعداد التقارير وتاريخ اعتماد البيانات المالية للإصدار، بشرط أن تقدم دليلاً على الظروف التي كانت قائمة في تاريخ إعداد التقارير. تتم مناقشة أي أحداث ما بعد نهاية العام غير القابلة للتعديل في البيانات المالية عندما تكون جوهرية.

٤. الأحكام النقدية والمصادر الرئيسية لعدم اليقين في التقدير

يتطلب إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية من الإدارة إجراء تقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المبلغ عنها للأصول المطلوبات والدخل والمصروفات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة.

٤. الأحكام النقدية والصادر الرئيسية لعدم اليقين في التقدير (تتمة)

قد تحدث أحداث مستقبلية من شأنها أن تتسبب في تغيير الافتراضات المستخدمة في التوصل إلى التقديرات. تتعكس آثار أي تغيير في التقديرات في البيانات المالية عندما تصبح قابلة للتحديد بشكل معقول.

يتم تقييم الأحكام والتقديرات بشكل مستمر وتستند إلى الخبرة التاريخية وعوامل أخرى، بما في ذلك توقعات الأحداث المستقبلية التي يُعتقد أنها معقولة في ظل الظروف.

الأحكام الهامة

في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق، أصدرت الإدارة الأحكام التالية، بصرف النظر عن تلك التي تنطوي على تقديرات، والتي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية:

تقييم نموذج العمل

يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختبار نموذج العمل ونتائج اختبار نموذج العمل. يحدد الصندوق نموذج العمل على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معًا لتحقيق هدف عمل معين. يتضمن هذا التقييم حكمًا يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياس أدائها والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها وكيفية تعويض مديري الموجودات. يراقب الصندوق الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي يتم إلغاء الاعتراف بها قبل استحقاقها لفهم سبب التخلص منها وما إذا كانت الأسباب متسقة مع هدف العمل الذي تم الاحتفاظ بالأصل من أجله. المراقبة هي جزء من التقييم المستمر للصندوق لمعرفة ما إذا كان نموذج العمل الذي يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية المتبقية من أجله لا يزال مناسبًا وإذا لم يكن مناسبًا ما إذا كان هناك تغيير في نموذج العمل وبالتالي تغيير محتمل في تصنيف تلك الموجودات.

قررت الإدارة أن يتم قياس جميع استثماراتها في الأوراق المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بناءً على نموذج أعمالها.

الاستمرارية

قامت إدارة الصندوق بتقييم قدرتها على الاستمرار ككيان مستمر وهي مقتنعة بأن لديها الموارد لمواصلة العمل في المستقبل المنظور. علاوة على ذلك، لا تدرك الإدارة أي شكوك جوهرية قد تلقي بظلال من الشك على قدرة الصندوق على الاستمرار ككيان مستمر. لذلك، يستمر إعداد البيانات المالية على أساس الاستمرارية.

ارتفاع كبير في مخاطر الائتمان

يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة كمخصص يعادل خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا للأصول في المرحلة ١، أو خسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة للأصول في المرحلة ٢ أو المرحلة ٣. ينتقل الأصل إلى المرحلة ٢ عندما تزداد مخاطر الائتمان بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي. لا يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ ما يشكل زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. في تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان للأصل قد زادت بشكل كبير، يأخذ الصندوق في الاعتبار المعلومات المستقبلية المعقولة والقابلة للدعم النوعية والكمية.

التقديرات

يتم مناقشة الافتراض الرئيسي فيما يتعلق بالمستقبل والصادر الأخرى لعدم اليقين في التقدير في تاريخ الوضع المالي والتي تنطوي على مخاطر كبيرة قد تتسبب في تعديل مادي للمبالغ المحملة للأصول المطلوبة خلال السنة المالية القادمة أدناه.

٤. الأحكام النقدية والصادر الرئيسية لعدم اليقين في التقدير (تتمة)

التقديرات*حساب بديل للخسارة*

عند قياس خسائر الائتمان المتوقعة، يستخدم الصندوق معلومات مستقبلية معقولة وقابلة للدعم، والتي تستند إلى افتراضات للحركة المستقبلية للعوامل الاقتصادية المختلفة وكيف ستؤثر هذه العوامل على بعضها البعض. يستخدم الصندوق تقديرات لحساب معدلات الخسارة.

الخسارة في حالة التخلف عن السداد هي تقدير للخسارة الناشئة عن التخلف عن السداد. وهي تستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع المقرض تلقيها، مع مراعاة التدفقات النقدية من الضمانات وتعزيزات الائتمان المتكاملة.

٥. أوراق مالية استثمارية

الأوراق المالية الاستثمارية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

| ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ | ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ | |
|----------------|----------------|---|
| ريال قطري | ريال قطري | |
| ٦,٧٠٢,٧٥١ | ٥,٩٦٣,٦٥٧ | الأوراق المالية للأسهم المدرجة - دولة قطر |
| ٦,٧٠٢,٧٥١ | ٥,٩٦٣,٦٥٧ | |

حركة الأوراق المالية الاستثمارية على النحو التالي:

| ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ | ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ | |
|----------------|----------------|----------------------------------|
| ريال قطري | ريال قطري | |
| ٦,٢٣٠,٩٩٩ | ٦,٧٠٢,٧٥١ | في ١ يناير |
| ١٦,٨٠٠,٤٥٦ | ٢,٤٩٦,١٠٤ | الإضافات خلال السنة |
| (١٦,٨٣٣,٠٥٣) | (٣,١١٨,٣٣٥) | السحوبات خلال السنة |
| ٥٠٤,٣٤٩ | (١١٦,٨٦٣) | تغيرات القيمة العادلة خلال السنة |
| ٦,٧٠٢,٧٥١ | ٥,٩٦٣,٦٥٧ | في ٣١ ديسمبر |

تكلفة والقيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية في نهاية السنة هي كما يلي:

| ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ | ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ | |
|----------------|----------------|--|
| ريال قطري | ريال قطري | |
| ٦,١٩٨,٤٠٢ | ٦,٠٨٠,٥٢٠ | تكلفة الأوراق المالية الاستثمارية |
| ٥٠٤,٣٤٩ | (١١٦,٨٦٣) | الخسارة/الربح غير المحقق من إعادة تقييم الأوراق المالية الاستثمارية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة منذ البداية |
| ٦,٧٠٢,٧٥١ | ٥,٩٦٣,٦٥٧ | في ٣١ ديسمبر |

تم إعادة تقييم الأوراق المالية الاستثمارية استنادًا إلى سعر السوق الختامي للأوراق المالية المدرجة في تاريخ التقرير.

٦. الفوائد وأتعاب الوساطة قابلة للتحويل

| ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ | ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ | العملة | |
|----------------|----------------|--------|-----------------------------|
| ريال قطري | ريال قطري | | |
| ١١ | ١٥ | | الفوائد قابلة للتحويل |
| ١٩٨,٤٥٣ | -- | | أتعاب الوساطة قابلة للتحويل |
| ١٩٨,٤٦٤ | ١٥ | | المجموع |

٧. رصيد البنك

| ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ | ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ | العملة | |
|----------------|----------------|--------|-----------------|
| ريال قطري | ريال قطري | | |
| ١٤٧,٢٢٦ | ٣٢٧,٦٨٢ | | الرصيد في البنك |

رصيد البنك محتفظ به في حساب إيداع تحت الطلب يحمل معدل فائدة متوسط قدره (٢.٦٪: ٢.٤٪) .

تم تقييم الأرصدة لدى البنوك على أنها تحمل مخاطر ائتمانية منخفضة من التعثر حيث أن هذه البنوك تخضع بشكل رئيسي لتنظيمات صارمة من قبل البنوك المركزية للدول المعنية. وبناءً على ذلك، يقدر إدارة الصندوق مخصص خسارة الرصيد لدى البنك في نهاية فترة التقرير بمقدار يساوي خسارة الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا (١٢-month ECL). لا يوجد أي رصيد لدى البنك في نهاية فترة التقرير قد تجاوز تاريخ استحقاقه، وبالنظر إلى الخبرة التاريخية في التعثر والتصنيفات الائتمانية الحالية للبنك، فقد قامت إدارة الصندوق بتقييم أنه لا يوجد أي انخفاض في القيمة، وبالتالي لم يتم تسجيل أي مخصص لخسارة في هذا الرصيد.

٨. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تمثل الأطراف ذات الصلة المؤسس ومدير الصندوق والمديرين وموظفي الإدارة الرئيسيين للصندوق والكيانات التي تسيطر عليها هذه الأطراف أو تسيطر عليها بشكل مشترك أو تتأثر بها بشكل كبير .

يتم الموافقة على سياسات وشروط المعاملات من قبل الإدارة.

تتضمن المعاملات مع الأطراف ذات الصلة رسوم الإدارة ورسوم الأداء ورسوم الوصي.

رسوم الإدارة

يتم احتساب رسوم الإدارة ودفعها لمدير الصندوق على أساس شهري بمعدل سنوي قدره ١.٥٪ من صافي قيمة أصول الصندوق.

رسوم الأداء

يتم احتساب رسوم الأداء ودفعها لمدير الصندوق على أساس شهري بمعدل سنوي قدره ١٥٪ على العائدات الزائدة الإيجابية.

رسوم أمين المحفظة

يتم احتساب رسوم الوصي ودفعها للوصي على أساس شهري بمعدل سنوي قدره ٠.٥٪ من صافي قيمة أصول الصندوق.

فيما يلي الأرصدة الناشئة عن المعاملات مع الأطراف ذات الصلة:

صندوق الوطني ٢

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٨. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

وفيما يلي الأرصدة الناشئة عن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة:

| العلاقة | ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ | ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ |
|-------------------------|----------------|----------------|
| بنك قطر الوطني الخاص | ١٢٥,٤٥٩ | ٩٦,٨٧٢ |
| بنك قطر الوطني (ش.م.ق.) | ٧,٨٧٥ | ٧,٩٦٣ |
| مدير الصندوق | | |
| مؤسس | | |
| | <u>١٣٣,٣٣٤</u> | <u>١٠٤,٨٣٥</u> |

المعاملات مع الأطراف ذات الصلة المدرجة في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر هي كما يلي:

| ذات علاقة | العلاقة | ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ | ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ |
|--------------|-------------------------------|----------------|----------------|
| رسوم الاداء | بنك قطر الوطني الخاص (سويسرا) | ٢٨,٨٤٩ | ٦٣,٧٦٣ |
| رسوم الإدارة | بنك قطر الوطني الخاص (سويسرا) | ٩٦,٩٥٥ | ٩٩,٧١٩ |
| رسوم الأمانة | بنك قطر الوطني (ش.م.ق.) | ٣٢,٣٢٢ | ٣٣,٢٥١ |
| | المؤسس | <u>١٥٨,١٢٦</u> | <u>١٩٦,٧٣٣</u> |

٩. ذمم دائنة ومصاريف مستحقة

| ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ | ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ |
|----------------|----------------|
| ٦١,٧٥١ | ٥٩,٨٧٦ |
| رسوم التدقيق | |

١٠. صافي (خسارة) / ربح من إستثمارات مالية

صافي (الخسارة)/الربح من الأوراق المالية الاستثمارية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة كما يلي:

| ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ | ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ |
|--|----------------|
| (٥١,٣٧١) | ١٥٣,٩٥٧ |
| (١١٦,٨٦٣) | ٥٠٤,٣٤٩ |
| (١٦٨,٢٣٤) | ٦٥٨,٣٠٦ |
| الخسارة/الربح المحقق الصافي من بيع الأوراق المالية الاستثمارية | |
| الخسارة/الربح غير المحقق الصافي من إعادة تقييم الأوراق المالية | |
| الخسارة/الربح الصافي من الأوراق المالية الاستثمارية | |

صندوق الوطني ٢

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

١١. ضريبة الدخل

| ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ | ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ | |
|----------------|----------------|---|
| ريال قطري | ريال قطري | |
| -- | -- | مصاريف ضريبة الدخل للسنة الحالية |
| ٩٤,٢٣٥ | -- | التعديلات على ضريبة الدخل للسنة السابقة |
| ٩٤,٢٣٥ | -- | إجمالي مصاريف ضريبة الدخل |

التسوية بين مصروف الضريبة والربح المحاسبي كما يلي:

| ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ | ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ | |
|----------------|----------------|---|
| ريال قطري | ريال قطري | |
| ٦٣١,١٣١ | (١٠٣,٦٦٢) | (الخسارة)/الربح قبل الضريبة |
| (٢٧٥,٥٢٤) | (٣٣٨,٦١١) | ناقص: تأثير الضريبة على الدخل |
| (٥٠٤,٣٤٩) | ١١٦,٨٦٣ | ناقص: تعديلات أخرى |
| (١٤٨,٧٤٢) | (٣٢٥,٤١٠) | الخسارة الخاضعة للضريبة |
| -- | -- | الضريبة بمعدل ١٠٪ |
| ٩٤,٢٣٥ | -- | التعديلات على ضريبة الدخل للسنة السابقة |
| ٩٤,٢٣٥ | -- | إجمالي مصاريف ضريبة الدخل |

لم يتم الاعتراف بأي ضريبة مؤجلة في البيانات المالية نظراً لعدم وجود فروقات مؤقتة جوهرية ستؤدي إلى أي أصل ضريبي مؤجل / (التزام) كما في تاريخ التقرير .

الحركة في ضريبة الدخل المستحقة كما يلي:

| ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ | ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ | |
|----------------|----------------|-------------------------------------|
| ريال قطري | ريال قطري | |
| -- | -- | في ١ يناير |
| ٩٤,٢٣٥ | -- | المخصصات التي تم تكوينها خلال السنة |
| (٩٤,٢٣٥) | -- | المدفوعات التي تمت خلال السنة |
| -- | -- | في ٣١ ديسمبر |

١٢. المخاطر المالية وأهداف وسياسات الإدارة

يتعرض الصندوق للمخاطر التالية من الأدوات المالية:

(أ) مخاطر الائتمان؛

(ب) مخاطر السيولة؛

(ج) مخاطر السوق

١٢. المخاطر المالية وأهداف وسياسات الإدارة (تتمة)

مقدمة

ان هدف الصندوق من إدارة المخاطر هو خلق وحماية القيمة لحاملي الوحدات. إن المخاطر متأصلة في أنشطة الصندوق ولكن تتم إدارتها من خلال أسلوب تحديد وقياس ورصد مستمر يخضع لحدود المخاطر وضوابط أخرى. إن أسلوب إدارة المخاطر يعتبر أمرا حاسما لاستمرارية ربحية الصندوق (والتي تتضمن مخاطر العملات ومخاطر معدلات الفائدة ومخاطر السعر)، وتتم عملية إدارة المخاطر بأهمية حاسمة لاستقرار ربحية الصندوق.

هيكل إدارة المخاطر

مدير الصندوق مسؤول عن تحديد المخاطر والسيطرة عليها. يقوم مدير الصندوق بالإشراف على إدارة المخاطر الكلية للصندوق وهو المسؤول النهائي عن ذلك.

قياس المخاطر ونظام التقارير

تقاس مخاطر الصندوق باستخدام الطريقة التي تعكس كلا من الخسارة المتوقعة المحتمل وقوعها في الظروف الاعتيادية والخسائر غير المتوقعة والتي تعتبر تقديرا للخسارة الفعلية الكلية استنادا إلى النماذج الإحصائية. تستخدم النماذج الاحتمالات المستنبطة من الخبرة معدلة لتعكس البيئة الاقتصادية.

يرصد مدير الصندوق ويقيس المخاطر الكلية فيما يتعلق بالتعرض للمخاطر عبر جميع أنواع المخاطر والأنشطة.

التركز الزائد للمخاطر

يشير التركيز إلى الحساسية النسبية لأداء الصندوق تجاه التطورات التي تؤثر على مجال أو موقع جغرافي محدد. تنشأ تركيزات المخاطر عندما تدخل بعض من الأدوات أو العقود المالية مع نفس الطرف المقابل، أو عندما يكون عدد الأطراف المقابلة يزاوون أنشطة تجارية مماثلة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو عندما يكون لديهم نفس المزايا الاقتصادية التي تتسبب في عدم مقدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية التي تتأثر بصفة مماثلة بالتغيرات في الاقتصاد أو السياسة. قد تنشأ تركيزات مخاطر السيولة من أحكام سداد المطلوبات المالية أو مصادر تسهيلات الاقتراض أو الاعتماد على سوق محددة لتحقيق موجودات سائلة. قد تنشأ مخاطر تركيزات معدلات صرف العملات الأجنبية لو كان لدى الصندوق مركز مفتوح بعملة أجنبية واحدة أو إجمالي صافي مراكز مفتوحة بالعديد من العملات التي تتحرك معا. بغرض تقادي التركيز الزائد في المخاطر يسعى مدير الصندوق للاحتفاظ بمحفظة متنوعة.

أ) مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي خطر فشل الطرف المقابل في أداء مالية في الوفاء بالتزام أو التزام أبرمه مع الصندوق ، مما يؤدي إلى خسارة مالية للصندوق. ينشأ أساسا من الأرصدة المصرفية.

ويدير الصندوق هذه المخاطر عن طريق وضع رصيده المصرفي لدى مؤسسات ذات تصنيف ائتماني مرتفع. ويعتبر الصندوق أن الجودة الائتمانية للمبالغ التي لم تتأخر عن موعد استحقاقها أو التي لم تضعف هي مبالغ جيدة.

ويمثل الحد الأقصى لتعرض الصندوق في تاريخ التقرير المبالغ الدفترية ذات الصلة للموجودات المالية ذات الصلة في بيان المركز المالي.

١٢. المخاطر المالية وأهداف وسياسات الإدارة (تتمة)

التركز الزائد للمخاطر (تتمة)

أ) مخاطر الائتمان (تتمة)

من أجل تقليل مخاطر الائتمان، قام الصندوق بتطوير والحفاظ على تصنيفات مخاطر الائتمان للصندوق لتصنيف التعرضات وفقا لدرجة مخاطر التخلف عن السداد. وتقدم معلومات تقدير الجدارة الائتمانية وكالات مستقلة لتقدير الجدارة التقديرية حيثما كان ذلك متاحا، وإذا لم تكن متاحة، تستخدم الإدارة المعلومات المالية الأخرى المتاحة للجمهور والسجلات التجارية الخاصة بالصندوق لتقييم المدينين الرئيسيين.

يتألف الإطار الحالي لتصنيف مخاطر الائتمان في الصندوق من الفئات التالية:

| فئة | وصف | أساس الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة |
|-------------|---|--|
| اداء | الطرف المقابل لديه مخاطر منخفضة في التخلف عن السداد وليس لديه أي مبالغ متأخرة السداد | ١٢ شهراً ECL |
| المشكوك فيه | تجاوز المبلغ ٣٠ يوماً بعد تاريخ الاستحقاق أو كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي | الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى الحياة - ليست ذات قيمة ائتمانية منخفضة |
| الافتراضي | تجاوز المبلغ ٩٠ يوماً بعد تاريخ الاستحقاق أو أن هناك دليلاً يشير إلى أن الأصل ضعيف ائتمانياً | الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - منخفضة القيمة الائتمانية |
| لا تصلح | هناك أدلة تشير إلى أن المدين يعاني من صعوبات مالية شديدة وليس لدى الصندوق أي أمل واقعي في التعافي | تم شطب المبلغ |

صندوق الوطني ٢

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

١٢. المخاطر المالية وأهداف وسياسات الإدارة (تتمة)

أ) مخاطر الائتمان (تتمة)

توضح الجداول أدناه بالتفصيل الجودة الائتمانية للأصول المالية للصندوق بالإضافة إلى الحد الأقصى لتعرض الصندوق لمخاطر الائتمان حسب درجات تصنيف مخاطر الائتمان:

| ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ | ملحوظة | التصنيفات الائتمانية الخارجية | التصنيفات الائتمانية الداخلية | ١٢ شهراً أو ECL مدى الحياة | إجمالي القيمة الدفترية | بدل الخسارة | صافي القيمة الدفترية |
|------------------|--------|-------------------------------|-------------------------------|----------------------------|------------------------|-------------|----------------------|
| الفوائد المستحقة | ٦ | A+ | غير متاح | ١٢ شهراً ECL | ١٥ | -- | ١٥ |
| أرصدة بنكية | ٧ | A+ | غير متاح | ١٢ شهراً ECL | ٣٢٧,٦٨٢ | -- | ٣٢٧,٦٨٢ |
| ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ | ملحوظة | التصنيفات الائتمانية الخارجية | التصنيفات الائتمانية الداخلية | ١٢ شهراً أو ECL مدى الحياة | إجمالي القيمة الدفترية | بدل الخسارة | صافي القيمة الدفترية |
| الفوائد المستحقة | ٦ | A | غير متاح | ١٢ شهراً ECL | ١١ | -- | ١١ |
| مستحقات الوساطة | ٦ | N/A | المشكوك فيه. | ١٢ شهراً ECL | ١٩٨,٢٤٣ | -- | ١٩٨,٤٥٣ |
| أرصدة بنكية | ٧ | A | غير متاح | ١٢ شهراً ECL | ١٤٧,٢٢٦ | -- | ١٤٧,٢٢٦ |

ب) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة الصندوق على الوفاء بالتزاماته المالية عند استحقاقها. ويتمثل النهج الذي يتبعه الصندوق في إدارة السيولة في أن يكفل، قدر الإمكان، أن تكون لديه دائما سيولة كافية للوفاء بالتزاماته عند استحقاقها، في ظل الظروف العادية والضاغطة على حد سواء، دون تكبد خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بالإضرار بسمعة الصندوق.

يستثمر الصندوق بشكل أساسي في الأوراق المالية القابلة للتداول المدرجة في بورصات قطر، وتتمثل سياسة الصندوق في الحفاظ على النقد والنقد المعادل الكافي لتلبية متطلبات التشغيل العادية وطلبات الاسترداد المتوقعة. من واجب مدير الصندوق مراقبة وضع السيولة للصندوق على أساس يومي.

١٢. المخاطر المالية وأهداف وسياسات الإدارة (تتمة)

(ب) مخاطر السيولة (تتمة)

وتفصل الجداول التالية الاستحقاق التعاقدى المتبقي للصندوق فيما يتعلق بالتزاماته المالية غير المشنقة مع فترات سداد متفق عليها. والمبالغ المفصّل عنها في الجدول هي التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصومة. الأرصدة المشنقة في غضون ١٢ شهرا تساوي أرصدها الدفترية لأن تأثير الخصم ليس كبيرا.

| المجموع | أكثر من ٥ سنوات | بين ٢ و ٥ سنوات | بين ١ و ٢ سنة | أقل من سنة واحدة | ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ |
|------------|-----------------|-----------------|---------------|------------------|-----------------------------------|
| ريال قطري. | ريال قطري. | ريال قطري. | ريال قطري. | ريال قطري. | |
| ١٣٣,٣٣٤ | -- | -- | -- | ١٣٣,٣٣٤ | مبالغ مستحقة لجهات ذات علاقة |
| ٦١,٧٥١ | -- | -- | -- | ٦١,٧٥١ | الذمم الدائنة والمصروفات المستحقة |
| ١٩٥,٠٨٥ | -- | -- | -- | ١٩٥,٠٨٥ | |
| المجموع | أكثر من ٥ سنوات | بين ٢ و ٥ سنوات | بين ١ و ٢ سنة | أقل من سنة واحدة | ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ |
| ريال قطري. | ريال قطري. | ريال قطري. | ريال قطري. | ريال قطري. | |
| ١٠٤,٨٣٥ | -- | -- | -- | ١٠٤,٨٣٥ | مبالغ مستحقة لجهات ذات علاقة |
| ٥٩,٨٧٦ | -- | -- | -- | ٥٩,٨٧٦ | الذمم الدائنة والمصروفات المستحقة |
| ١٦٤,٧١١ | -- | -- | -- | ١٦٤,٧١١ | |

تحليل النضج

يعتمد تحليل حقوق الملكية وسندات الدين بالقيمة العادلة من خلال مجموعات الربح أو الخسارة في مجموعات الاستحقاق على التاريخ المتوقع الذي سيتم فيه تحقيق هذه الموجودات. بالنسبة للموجودات الأخرى، يستند التحليل إلى مجموعات الاستحقاق إلى الفترة المتبقية من نهاية الفترة المشمولة بالتقرير إلى تاريخ الاستحقاق التعاقدى أو، إذا كان ذلك في وقت سابق، التاريخ المتوقع الذي سيتم فيه تحقيق الموجودات

٢٠٢٤

| المجموع | أكثر من ٥ سنوات | من ١ إلى ٥ سنوات | من ٦ إلى ١٢ شهراً | من ٣ إلى ٦ شهور | ٠ إلى ٣ شهور | ٢٠٢٤ |
|-------------------|-------------------|-------------------|-------------------|-------------------|-------------------|-----------------------------------|
| ريال قطري. | |
| ٣٢٧,٦٨٢ | -- | -- | -- | -- | ٣٢٧,٦٨٢ | الموجودات المالية |
| ١٥ | -- | -- | -- | -- | ١٥ | أرصدة بنكية |
| ٥,٩٦٣,٦٥٧ | -- | -- | -- | -- | ٥,٩٦٣,٦٥٧ | الفوائد المستحقة القبض |
| ٦,٢٩١,٣٥٤ | -- | -- | -- | -- | ٦,٢٩١,٣٥٤ | الأوراق المالية الاستثمارية |
| | | | | | | إجمالي الموجودات المالية |
| المطلوبات المالية |
| ١٣٣,٣٣٤ | -- | -- | -- | -- | ١٣٣,٣٣٤ | مبالغ مستحقة لجهات ذات علاقة |
| ٦١,٧٥١ | -- | -- | -- | -- | ٦١,٧٥١ | الذمم الدائنة والمصروفات المستحقة |
| ١٩٥,٠٨٥ | -- | -- | -- | -- | ١٩٥,٠٨٥ | إجمالي الالتزامات المالية |
| ٦,٠٩٦,٢٦٩ | -- | -- | -- | -- | ٦,٠٩٦,٢٦٩ | فجوة السيولة |

١٢. المخاطر المالية وأهداف وسياسات الإدارة (تتمة)

تحليل النضج (تتمة)

| ٢٠٢٣ | ٠ إلى ٣ شهور | ٣ إلى ٦ شهور | ٦ إلى ١٢ شهراً | من ١ إلى ٥ سنوات | أكثر من ٥ سنوات | المجموع |
|-----------------------------------|------------------|--------------|----------------|------------------|-----------------|------------------|
| | ريال قطري | ريال قطري | ريال قطري | ريال قطري | ريال قطري | ريال قطري |
| الموجودات المالية | | | | | | |
| أرصدة بنكية | ١٤٧,٢٢٦ | -- | -- | -- | -- | ١٤٧,٢٢٦ |
| الأوراق المالية الاستثمارية | ١٩٨,٤٦٤ | -- | -- | -- | -- | ١٩٨,٤٦٤ |
| الفوائد والعمولات المستحقة القبض | ٦,٧٠٢,٧٥١ | -- | -- | -- | -- | ٦,٧٠٢,٧٥١ |
| إجمالي الموجودات المالية | ٧,٠٤٨,٤٤١ | -- | -- | -- | -- | ٧,٠٤٨,٤٤١ |
| المطلوبات المالية | | | | | | |
| مبالغ مستحقة لجهات ذات علاقة | ١٠٤,٨٣٥ | -- | -- | -- | -- | ١٠٤,٨٣٥ |
| الذمم الدائنة والمصروفات المستحقة | ٥٩,٨٧٦ | -- | -- | -- | -- | ٥٩,٨٧٦ |
| إجمالي الالتزامات المالية | ١٦٤,٧١١ | -- | -- | -- | -- | ١٦٤,٧١١ |
| فجوة السيولة | ٦,٨٨٣,٧٣٠ | -- | -- | -- | -- | ٦,٨٨٣,٧٣٠ |

ج) مخاطر السوق

مخاطر السوق هي المخاطر التي ستؤثر فيها التغيرات في أسعار السوق، مثل أسعار الربح وأسعار الأسهم والصكوك وأسعار صرف العملات الأجنبية، على دخل الصندوق أو القيمة العادلة لحيازاته من الأدوات المالية. الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة ومراقبة التعرض لمخاطر السوق ضمن معايير مقبولة، مع تحسين العائد.

مخاطر العملة

مخاطر العملة مخاطر العملة هي الخطر الذي يتغير فيه قيمة الورقة المالية بسبب التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي. لا يتعرض الصندوق لمخاطر الصرف الأجنبي حيث يتعامل بشكل أساسي بالريال القطري، وهي العملة الوظيفية للصندوق.

مخاطر معدل الربح

تنشأ مخاطر معدل الربح من احتمال أن تؤثر التغيرات في معدلات الربح على التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية. تعتقد إدارة الصندوق أن تعرض الصندوق لمخاطر أسعار الفائدة ضئيل نظراً لأن الصندوق لا يمتلك أي أصول أو التزامات مالية بأسعار فائدة متغير. ويحلل الجدول التالي تعرض الصندوق لمخاطر معدل الربح. يتم تضمين أصول وخصوم الصندوق بالقيمة العادلة وتصنيفها حسب تواريخ إعادة التسعير أو الاستحقاق التعاقدية السابقة.

صندوق الوطني ٢

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

١٢. المخاطر المالية وأهداف وسياسات الإدارة (تتمة)

مخاطر معدل الربح (تتمة)

| | | ٢٠٢٤ | | | | | |
|------------------|------------|-----------------|------------------|-------------------|-----------------|--------------|-----------------------------------|
| المجموع | غير ربحية | أكثر من ٥ سنوات | من ١ إلى ٥ سنوات | من ٦ إلى ١٢ شهراً | من ٣ إلى ٦ شهور | ٠ إلى ٣ شهور | |
| ريال قطري. | ريال قطري. | ريال قطري. | ريال قطري. | ريال قطري. | ريال قطري. | ريال قطري. | |
| الموجودات | | | | | | | |
| ٣٢٧,٦٨٢ | ٣٢٧,٦٨٢ | -- | -- | -- | -- | -- | أرصدة بنكية |
| ١٥ | -- | -- | -- | -- | -- | ١٥ | الفوائد المستحقة القبض |
| ٥,٩٦٣,٦٥٧ | ٥,٩٦٣,٦٥٧ | -- | -- | -- | -- | -- | الأوراق المالية الاستثمارية |
| ٦,٢٩١,٣٥ | | | | | | | |
| ٤ | ٦,٢٩١,٣٣٩ | -- | -- | -- | -- | ١٥ | إجمالي الموجودات |
| المطلوبات | | | | | | | |
| ١٣٣,٣٣٤ | ١٣٣,٣٣٤ | -- | -- | -- | -- | -- | مبالغ مستحقة لجهات ذات علاقة |
| ٦١,٧٥١ | ٦١,٧٥١ | -- | -- | -- | -- | -- | الذمم الدائنة والمصروفات المستحقة |
| ١٩٥,٠٨٥ | ١٩٥,٠٨٥ | -- | -- | -- | -- | -- | إجمالي الالتزامات المالية |
| ٦,٠٩٦,٢٦ | | | | | | | |
| ٩ | ٦,٠٩٦,٢٥٤ | -- | -- | -- | -- | ١٥ | إجمالي فجوة حساسية الربح |
| ٢٠٢٣ | | | | | | | |
| المجموع | غير ربحية | أكثر من ٥ سنوات | من ١ إلى ٥ سنوات | من ٦ إلى ١٢ شهراً | من ٣ إلى ٦ شهور | ٠ إلى ٣ شهور | |
| ريال قطري. | ريال قطري. | ريال قطري. | ريال قطري. | ريال قطري. | ريال قطري. | ريال قطري. | |
| الموجودات | | | | | | | |
| ١٤٧,٢٢٦ | ١٤٧,٢٢٦ | -- | -- | -- | -- | -- | أرصدة بنكية |
| ١٩٨,٤٦٤ | ١٩٨,٤٥٣ | -- | -- | -- | -- | ١١ | الفوائد المستحقة القبض |
| ٦,٧٠٢,٧٥١ | ٦,٧٠٢,٧٥١ | -- | -- | -- | -- | -- | الأوراق المالية الاستثمارية |
| ٧,٠٤٨,٤٤١ | ٧,٠٤٨,٤٣٠ | -- | -- | -- | -- | ١١ | إجمالي الموجودات |
| المطلوبات | | | | | | | |
| ١٠٤,٨٣٥ | ١٠٤,٨٣٥ | -- | -- | -- | -- | -- | مبالغ مستحقة لجهات ذات علاقة |
| ٥٩,٨٧٦ | ٥٩,٨٧٦ | -- | -- | -- | -- | -- | الذمم الدائنة والمصروفات المستحقة |
| ١٦٤,٧١١ | ١٦٤,٧١١ | -- | -- | -- | -- | -- | إجمالي الالتزامات المالية |
| ٦,٨٨٣,٧٣٠ | ٦,٨٨٣,٧١٩ | -- | -- | -- | -- | ١١ | إجمالي فجوة حساسية الربح |

مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر التغيرات غير الإيجابية في القيم العادلة للأسهم نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيم الأسهم الفردية. تنشأ مخاطر صافي موجودات حاملي الوحدات من استثمارات الصندوق في أسهم حقوق ملكية حاملي الوحدات.

١٢. المخاطر المالية وأهداف وسياسات الإدارة (تتمة)

مخاطر أسعار الأسهم (تتمة)

توضح حساسية الدخل للتغيرات المفترضة في أسعار السوق للأوراق المالية الاستثمارية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في بيان الأرباح والخسائر والدخل الشامل الآخر باستخدام المعايير المحاسبية كما يلي:

| الأثر على بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر | التغير في سعر السوق | |
|---|---------------------|----------------|
| ٦٨٥,٤٢٢ | +٥% | |
| (٦٨٥,٤٢٢) | -٥% | ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ |
| ٣٣٥,١٣٨ | +٥% | |
| (٣٣٥,١٣٨) | -٥% | ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ |

تركيز مخاطر أسعار الأسهم

يحلل الجدول التالي تركيز مخاطر أسعار حقوق الملكية لحاملي الوحدات في محفظة الأسهم الخاصة بالصندوق حسب التوزيع الجغرافي (استنادًا إلى مكان الإدراج الرئيسي للأطراف المقابلة أو، إذا لم تكن مدرجة، مكان الإقامة).

| ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ | ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ | |
|-------------------------|-------------------------|----------|
| % من أوراق حقوق الملكية | % من أوراق حقوق الملكية | |
| %١٠٠ | %١٠٠ | دولة قطر |
| %١٠٠ | %١٠٠ | |

يحلل الجدول التالي تركيز الصندوق لمخاطر أسعار الأوراق المالية في استثمارات الصندوق حسب التوزيع الصناعي:

| ٢٠٢٣ | ٢٠٢٤ | |
|----------------------|----------------------|--------------------------------|
| % من الأوراق المالية | % من الأوراق المالية | |
| ٤٨% | ٤٩% | خدمات بنكية |
| ١٢% | ١٢% | صناعي |
| ٨% | ٨% | خدمات ومعدات النفط والغاز |
| ٤% | ٦% | العقارات |
| ٥% | ٦% | خدمات الشحن والخدمات اللوجستية |
| ٧% | ٦% | الاتصالات |
| ٥% | ٥% | النفط والغاز |
| ٤% | ٤% | الكيمائيات |
| ٣% | ٢% | المرافق المتعددة |
| ٢% | ١% | تجارة التجزئة للأغذية والأدوية |
| ٢% | ١% | المعادن والتعدين |
| ١٠٠% | ١٠٠% | |

١٣. القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

القيمة العادلة السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل أو دفعه لتحويل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. وبالتالي ، يمكن أن تنشأ فروق بين القيمة الدفترية وتقديرات القيمة العادلة. ويستند تعريف القيمة العادلة إلى افتراض أن الصندوق منشأة عاملة دون أي نية أو اشتراط لتقليص حجم عملياته ماديا أو إجراء معاملة بشروط معاكسة.

يتم الاحتفاظ بالأوراق المالية الاستثمارية بالقيمة العادلة وبالتالي لا يوجد فرق بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة.

وتعتبر القيمة العادلة للذمم المدينة والدائنة والمصروفات المستحقة الأخرى، التي يعاد تسعيرها في الغالب وقصيرة الأجل في الحياة وتصدر بأسعار السوق، تقريبية بشكل معقول لقيمتها الدفترية.

هيكل القيمة العادلة

يستخدم الصندوق الترتيب التالي لتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية عن طريق أسلوب التقييم:

مستوى ١: الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة
مستوى ٢: هي مدخلات، بخلاف الأسعار المدرجة المذكورة في المستوى ١، والتي يمكن ملاحظتها للموجودات أو المطلوبات، بشكل مباشر أو غير مباشر،

مستوى ٣: مدخلات الموجودات والموجودات والمطلوبات التي لا تستند إلى بيانات السوق التي يمكن ملاحظتها (مدخلات لا يمكن ملاحظتها).

يتم تقييم الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة - المحتفظ بها للمتاجرة حسب طريقة التقييم بالمستوى ١

القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ هي ٥,٩٦٣,٦٥٧ ريال قطري تحت المستوى ١ من تسلسل القيمة العادلة (٢٠٢٣: ٦,٧٠٢,٧٥١ ريال قطري). خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، لم تكن هناك تحويلات بين قياسات القيمة العادلة من المستوى ١ والمستوى ٢ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: لا شيء) ولا تحويلات إلى ومن قياسات القيمة العادلة من المستوى ٣ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: لا شيء). باستثناء الأوراق المالية الاستثمارية، تعتبر الإدارة أن القيمة الدفترية للأصول المالية والالتزامات المالية المعترف بها في البيانات المالية بالتكلفة المطفأة تقارب قيمتها العادلة.

القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية، جنباً إلى جنب مع المبالغ الدفترية الموضحة في قائمة المركز المالي، هي كما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

| التسلسل الهرمي | الالتزامات المالية | الأصول المالية | |
|----------------|--------------------|---|---|
| | | القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة | التكلفة المطفأة |
| ١ | التكلفة المطفأة | التكلفة المطفأة | القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة |
| ريال قطري. | ريال قطري. | ريال قطري. | ريال قطري. |
| -- | -- | ٣٢٧,٦٨٢ | -- |
| -- | -- | ١٥ | -- |
| ٥,٩٦٣,٦٥٧ | -- | -- | ٥,٩٦٣,٦٥٧ |
| -- | ١٣٣,٣٣٤ | -- | -- |
| -- | ٦١,٧٥١ | -- | -- |

أرصدة بنكية

الفائدة القابلة للتحويل

الأوراق المالية الاستثمارية

مستحقات للأطراف ذات العلاقة

الذمم الدائنة والمصروفات المستحقة

١٣. القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

هيكل القيمة العادلة (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

| التسلسل الهرمي | الالتزامات المالية | الأصول المالية | | |
|----------------|--------------------|---|---|-----------------------------------|
| | | القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة | القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة | |
| ١ | التكلفة المطفأة | التكلفة المطفأة | التكلفة المطفأة | ريال قطري |
| ريال قطري | ريال قطري | ريال قطري | ريال قطري | ريال قطري |
| -- | -- | ١٤٧,٢٢٦ | -- | أرصدة بنكية |
| -- | -- | ١٩٨,٤٦٤ | -- | الفوائد والمستحقات من الوساطة |
| ٦,٧٠٢,٧٥١ | -- | -- | ٦,٧٠٢,٧٥١ | الأوراق المالية الاستثمارية |
| -- | ١٠٤,٨٣٥ | -- | -- | مستحقات للأطراف ذات العلاقة |
| -- | ٥٩,٨٧٦ | -- | -- | الذمم الدائنة والمصرفيات المستحقة |

١٤. الموافقة على البيانات المالية

تم تفويض البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ من قبل المؤسس في ٢٣ يناير ٢٠٢٥.